



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

مئة البر الخيرية



المركز العالمي  
لدراسات العمل الخيري  
Global Center  
for Philanthropy Studies

# ظاهرة هدر الطعام الفائض وسبل الاستفادة منه استطلاع رأي عينة من الأسر في دولة الكويت



سلسلة دراسات استطلاعات الرأي (7)

1444هـ / 2022م



# ظاهرة هدر الطعام الفائض وسبل الاستفادة منه

استطلاع رأي عينة من الأسر في دولة الكويت

سلسلة دراسات استطلاعات الرأي (7)

1444هـ / 2022م

ISBN: 978-9921-777-21-5

جميع الحقوق محفوظة للمركز

غير مسموح باستخدام المحتوى أو أي جزء منه بأي صورة من الصور قبل الحصول على إذن خطي من المركز.

لا يتحمل المركز أي مسؤولية من أي نوع عن دقة المحتوى ووجهات النظر والنتائج الواردة في منشوراته أو عن أي أضرار ناتجة عن استخدامها

للتواصل: [research@iico.org](mailto:research@iico.org)

## المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

### Global Center for Philanthropy Studies (GCPS)

**تحت شعار:** «رؤية علمية.. لرسالة خيرية»؛ انطلق المركز العالمي لدراسات العمل الخيري في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لتأدية رسالته في خدمة العمل الخيري والإنساني، وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصصة، هادفاً إلى الإسهام في الارتقاء بمستوى الأداء والجودة في ذلك المجال الحيوي، ودعم صناعة القرار فيه، من خلال توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، واستشراف مستقبله، بما يخدم المجتمعات المستفيدة، ونشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي بين شرائح المجتمع كافة.

وقد نفّذ المركز عدداً من استطلاعات الرأي المتنوعة على المستوى المؤسسي الداخلي في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ أبرزها: دراسة استطلاع رأي حول الصورة الذهنية للهيئة لدى متبرعيها، وأخرى حول الهيئة في عيون المجتمع الكويتي، وتقريراً استطلاع رأي حول منظومة المنح في الهيئة؛ أحدهما موجّه للجهات المتعاونة المستفيدة من المنح، والآخر موجّه للمكاتب الدولية الخارجية التابعة للهيئة، ودليل إرشادي لقياس مؤشرات الأداء للخطة الاستراتيجية (2020 - 2024) في الهيئة، ودليل آخر لتقييم أداء المكاتب الدولية الخارجية للهيئة، بالإضافة إلى عدد من التقارير ودراسات استطلاع الرأي حول الحملات التسويقية، ومستوى الأداء في المشاريع المختلفة.

كما أصدر المركز عدداً من الدراسات واستطلاعات الرأي التي تخدم العمل الخيري والإنساني ومؤسساته بصفة عامة؛ أبرزها: دراسة عن الواقع النفسي للمرأة اللاجئة، ودراسة عن إدارة العمل التطوعي في المؤسسات التربوية، ودراسة مقارنة بين «ستاربكس» و«أوكسفام» في إدارة الأزمة، ودراسة حول الثقة في مواجهة التشكيك في مؤسسات العمل الخيري، ودراسة «المتطوعون في المناسبات»، ودراسة «خبرات ميدانية من واقع العمل الإغاثي»، ودليل لإدارة الحملات التسويقية في المنظمات الخيرية، وتقرير حول مؤشر الجوع العالمي، وتقرير البرامج والأنشطة الخاص بمبادرة «إطعام مليار جائع حول العالم»، وتقرير توجّهات التبرّع العالمية، وتقريراً مؤشر بيئة العمل الخيري ومكانة دولة الكويت لعامي 2021 و2022، وقراءة في تقرير عطاء المسلمين الأمريكيين.

كما أصدر المركز - أيضاً - عدداً من الإصدارات التي تُسهم في دعم القرار؛ منها أوراق لتقدير الموقف في بعض القضايا؛ مثل: تقدير موقف عن الحالة في أفغانستان

«الآثار المحتملة والأدوار الإنسانية المتوقعة»، وتقدير موقف عن حرائق غابات الأمازون، وآخر عن توصيات مجموعة العمل (MENAFATF) فيما يخص القطاع غير الربحي، وتقدير موقف «أزمة الجفاف في القرن الأفريقي: الصومال نموذجًا»، بالإضافة إلى إصدارات دورية؛ مثل: نشرة «أثر» الشهرية، وسلسلة «خلاصات» للتطوير المعرفي.

ومع هذا الإصدار الجديد من إصداراته في مجال استطلاع الرأي؛ يسعى المركز إلى رصد آراء عينة من ذوي الصلة بظاهرة الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه في دولة الكويت، والمتمثلة في الأسر بالمجتمع الكويتي، وتحليل مدى وعيهم بمشكلة الطعام الفائض وحجمها؛ بحثًا عن الآليات المناسبة للاستفادة من الطعام الفائض لديهم، ومعرفة آرائهم في آلية التبرع التي يفضلونها، ومدى قبولهم لفكرة تنفيذ آلية معينة، أو تطبيق يسهّل من عملية التبرع، ويضمن وصول الطعام الفائض للمحتاجين بشكلٍ فعلي، وتضع الدراسة في الختام بعضًا من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعظيم الاستفادة من الطعام الفائض بشكل عام.

سائلين المولى جل وعلا التوفيق والسداد،،

**مدير المركز**

**د. رضا السيد العشماوي**

# شُكْرٌ وَقَدْرٌ

## مِيقَةُ الْبِرِّ الْخَيْرِيَّةِ

يتوجّه المركز العالمي لدراسات العمل الخيري في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالشكر الجزيل للقائمين على «مِيقَةُ الْبِرِّ الْخَيْرِيَّةِ»؛ لحرصهم البالغ على طرح تلك القضية الجديرة بالدراسة والتحليل، ومساندتهم المادية والمعنوية لفريق العمل في تنفيذ الدراسة، ومتابعة التوصيات الناتجة عنها.

مشرف المركز  
عبد الرحمن عبد العزيز المطوع

### فريق الدراسة

د. رضا السيد العشماوي  
مدير المركز

د. سارة يحيى عبد المحسن  
اختصاصي دراسات

عبد الله محمد أبو زيد  
منسق إداري

الصفحة	قائمة المحتويات
13	<b>الملخص التنفيذي</b>
17	<b>الفصل الأول: مدخل نظري حول ظاهرة هدر الطعام لدى الأسر</b>
19	أولاً: توطئة
19	ثانياً: هدر الطعام – لمحة إحصائية
21	ثالثاً: الآثار الناجمة عن هدر الطعام
23	رابعاً: توجهات حديثة للتغلب على مشكلة هدر الطعام
27	خامساً: نماذج لأفضل المبادرات المختصة بتقليل هدر الطعام لدى الأسر
30	سادساً: استقرار في قضية الفاقد من الطعام
33	<b>الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية</b>
35	مقدمة
35	1. أهداف الدراسة
35	2. أدوات جمع البيانات
36	3. مجتمع الدراسة
39	4. نطاق الدراسة
39	5. التحليل والتفسير
41	<b>الفصل الثالث: الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه من وجهة نظر الأسر</b>
43	مقدمة
43	<b>أولاً: واقع الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر:</b>
43	1. مدى وعي الأسر بقضية الطعام الفائض
44	2. أسباب مشكلة الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر
45	3. القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً
47	4. طبيعة الأطعمة الفائضة لدى عينة الأسر
47	5. ارتفاع استهلاك الطعام في أوقات معينة من العام
48	<b>ثانياً: السلوك المعتاد في التصرف في الطعام الفائض:</b>
48	1. الطريقة المتبعة عادةً في التصرف في الطعام الفائض

الصفحة	قائمة المحتويات
49	2. الفئة التي يتم التبرع بالطعام لصالحها
50	<b>ثالثاً: الاستعداد للمشاركة في برامج الاستفادة من فائض الطعام</b>
50	1. استعداد الأسر للمشاركة في تطبيق للاستفادة من الطعام الفائض
51	2. دوافع الاستعداد للمشاركة
52	3. نمط المشاركة المفضلة
52	4. طريقة المشاركة المفضلة
53	5. الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام الفائض
54	<b>رابعاً: مقترحات للاستفادة من الطعام الفائض</b>
55	<b>الفصل الرابع: لمحة عامة حول استجابات الدراسة الحالية والسابقة</b>
57	1. مدى الوعي بقضية الطعام الفائض
58	2. القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض يومياً
58	3. الأوقات التي يزيد فيها استهلاك الطعام
59	4. الطريقة التي تتبعها العينة في التصرف في الطعام الفائض
59	5. الاستعداد للمشاركة في برامج الاستفادة من الطعام الفائض
60	6. طريقة المشاركة المفضلة
61	7. نمط المشاركة المفضلة
62	8. الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض
63	الخلاصة
64	<b>توصيات الدراسة</b>
67	<b>الملاحق</b>
69	استطلاع رأي الأسر حول الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه

الصفحة	قائمة الأشكال
24	شكل رقم (1): مفهوم التسلسل الهرمي للنفايات الغذائية وطرق التخلص منها
36	شكل رقم (2): توزيع عينة المستجيبين وفقاً للنوع
37	شكل رقم (3): توزيع عينة المستجيبين وفقاً للجنسية
37	شكل رقم (4): توزيع عينة المستجيبين وفقاً للفئة العمرية
38	شكل رقم (5): توزيع عينة المستجيبين وفقاً للمحافظات
38	شكل رقم (6): عدد أفراد الأسرة لعينة المستفيدين
39	شكل رقم (7): توزيع العينة وفقاً لمستوى الدخل الكلي للأسرة
43	شكل رقم (8): مدى الوعي بقضية الطعام الفائض كمشكلة في دولة الكويت
44	شكل رقم (9): الفائض من المواد الأخرى بخلاف الأطعمة
46	شكل رقم (10): القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً
47	شكل رقم (11): طبيعة الأطعمة الفائضة لدى عينة الأسر
47	شكل رقم (12): مدى ارتفاع استهلاك الأسر للطعام خلال أوقات معينة من العام
48	شكل رقم (13): المناسبات التي يرتفع فيها استهلاك العينة للطعام
49	شكل رقم (14): الطريقة التي تتبعها العينة في التصرف بالطعام الفائض
49	شكل رقم (15): فئات التبرع التي تفضلها العينة
50	شكل رقم (16): مدى الاستعداد للمشاركة في تطبيق إعادة استخدام الفائض من الطعام
51	شكل رقم (17): سبب عدم الاستعداد للمشاركة في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض
51	شكل رقم (18): دوافع الاستعداد للمشاركة في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض
52	شكل رقم (19): نمط المشاركة التي تفضلها العينة للتصرف في الطعام الفائض

الصفحة	قائمة الأشكال
53	شكل رقم (20): طريقة المشاركة التي تفضلها العينة للتصرف في الطعام الفائض
53	شكل رقم (21): مدى الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام الفائض

الصفحة	قائمة الجداول
21	جدول رقم (1): المتوسط السنوي لهدر الطعام حسب تصنيف البنك الدولي لمستوى الدخل
23	جدول رقم (2): إنفاق الأفراد على الطعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2019
45	جدول رقم (3): أسباب الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر
46	جدول رقم (4): القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً وفقاً للجنسية

## الملخص التنفيذي

انطلاقاً من رغبة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في دراسة الظواهر ذات العلاقة أو التأثير في مجال العمل الإنساني، واستكمالاً للمشروع البحثي الأول الذي أطلقتته عن الطعام الفائض والصادر في عام 2020 بعنوان: «ظاهرة هدر الطعام الفائض وسبل الاستفادة منه: استطلاع رأي عينة من المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية والمستفيدين من الطعام الفائض في دولة الكويت»، فقد قام المركز العالمي لدراسات العمل الخيري بإعداد الدراسة الحالية بالتعاون مع «مبرة البرّ الخيرية»، والتي تعد الجزء الثاني من المشروع البحثي الخاص بالطعام الفائض؛ بهدف التعرف على مدى وعي الأسر بقضية الطعام الفائض، وتقديرها من وجهة نظرهم، وكذلك التعرف على رأي من لديه فائض طعام ويرغب في التبرع به أو بيعه ولو بسعر رمزي، ورأيه في تنفيذ تطبيقات إلكترونية للاستفادة منه، والآليات المناسبة لذلك.

جاءت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول؛ الفصل الأول: مدخل نظري حول ظاهرة هدر الطعام لدى الأسر، والفصل الثاني: تناول الإجراءات المنهجية للدراسة، أما الفصل الثالث: فقد جاء بعنوان: الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه من وجهة نظر الأسر، والفصل الرابع: تناول لمحة مقارنة حول الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه، وركز على عرض النتائج المقارنة بين الجزء الأول من الدراسة والجزء الثاني في المؤشرات المتشابهة، تلتها التوصيات الختامية التي طرحها المركز بناءً على استقراء النتائج، التي توصل إليها من خلال تنفيذ استطلاع رأي موجه لعينة من الأسر، مكوّنة من (673) مفردة، خلال الفترة الزمنية من (11 مايو 2022 حتى 20 يونيو 2022).

وقد تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج**؛ أبرزها: أن نسبة (91%) من عينة الأسر تدرك أن الطعام الفائض مشكلة داخل الدولة، ليس هذا فحسب، بل هناك هدر في مواد أخرى بخلاف الأطعمة؛ منها: الملابس، والأثاث، والكتب، والأوراق وغيرها، وتحتاج لوضع آليات للاستفادة منها. وعن أسباب مشكلة الطعام الفائض أجاب (28.1%) بأن الإسراف والبذخ والتفاخر والمبالغة في الضيافة هو السبب، يليه التقدير الخاطئ للكمية الدقيقة التي تحتاجها الأسرة من الطعام بنسبة (17.5%)، وجاءت قلة الوعي عند بعض أفراد المجتمع في المرتبة الثالثة بنسبة (15.2%)، أما عن القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً لدى الأسر، فقد قدرته نسبة (37.5%) من العينة بمبلغ أقل من (10 دنانير) شهرياً، في حين أن نسبة (34%) قدرت القيمة المالية للطعام الفائض شهرياً بما بين (10 و25) ديناراً.

واتضح من استجابات العينة أن نسبة (30.8%) يعتبرون النشويات-كالأرز والمعكرونة- أكثر الأطعمة الفائضة لديهم، تليها المخبوزات والمعجنات بنسبة (23.3%)، ثم الوجبات الرئيسية؛ كاللحوم بأنواعها والخضراوات بنسبة (21.8%)، تليها الحلويات بنسبة (13%)، والفواكه بنسبة (10.5%)، وأطعمة أخرى؛ كالبهارات، والمعلبات، والعصائر، بنسبة (0.6%)، كما تبين من خلال استجابات العينة أن أكثر من نصف المستجيبين (50.8%) يرون أن شهر رمضان المبارك يعتبر أكثر المناسبات التي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك، تليه الأعياد والمواسم بنسبة (40.1%)، ثم أوقات الدراسة، والحفلات، والعطلات.

أما عن **السلوك المعتاد للتصرف بالطعام الفائض**؛ فاتضح أن (34.4%) من المستجيبين يقومون بالتبرع به، و(24.5%) يقومون بإطعامه للحيوانات والأسماك، و(18.9%) يقومون برمي الطعام الفائض في النفايات، وهي نفس النسبة لمن يعرضون الطعام الفائض في ثلاجة خارج المنزل، أما نسبة (1.9%) فقط يستخدمون الفائض كسماد، وممن يفضلون التبرع بطعامهم الفائض نسبة (77.1%) يفضلون التبرع للمحتاجين بشكل مباشر ودون وسيط، يلي ذلك التبرع بالطعام الفائض للجهات الخيرية المتخصصة في توزيع الطعام الفائض بنسبة قليلة بلغت (19.3%).

وعن **استعداد الأسر للمشاركة في برامج وتطبيقات إلكترونية للاستفادة من فائض الطعام**، أبدى أكثر من نصف العينة استعدادهم لذلك؛ لأسباب عدة على رأسها: أولوية حصول المحتاجين على الطعام الفائض، والشعور بالحرص الشرعي من إهدار الطعام، وذلك بنسبة بلغت (33.4%) لكلٍ منهما على حدة، في حين أن نسبة (19%) أجابوا بأن الدافع لديهم يكمن في مكافحة ظاهرة الجوع، أما نسبة (6.1%) فقد عبّرت عن أن المسؤولية تجاه البيئة هي الدافع الرئيس لهم، حيث أفادت بأن الطرق المتاحة للتخلص من الطعام الفائض تسبب تلوثاً بيئياً، أما عن **نمط المشاركة**، فقد فضّلت نسبة (46.7%) من العينة التبرع بالطعام الفائض حسب الكمية المتوافرة منه، و(23.5%) فضّلوا التبرع بالفائض بشكل يومي، ونسبة (15.4%) فضّلوا التبرع بالفائض الذي ستنتهي صلاحيته خلال أسبوع، ونسبة (14.5%) فضّلوا التبرع بالطعام حتى لو لم يكن هناك فائض، ويُعد إرسال مندوب لتسليم الفائض للمستفيدين هو الطريقة الأكثر تفضيلاً لدى نسبة (40.9%) من العينة، في حين فضّلت نسبة (35.3%) توفير مكان وسيط أو منفذ لتسليم الفائض، ونسبة (14.3%) فضّلوا الحجز من خلال تطبيق إلكتروني.

وطرح المستجيبون مجموعة من **المقترحات** التي يرونها مهمة في حل قضية الطعام الفائض؛ منها: إعادة التدوير، وتحويل الفائض إلى أسمدة والاستفادة منه

في الزراعة عبر وضع آلات تدوير للطعام الفائض عند باب كل جمعية تعاونية، وإنشاء جمعيات ومؤسسات خيرية ذات كفاءة عالية، تعمل تحت رعاية الدولة، وتشرف على توزيع الطعام على المحتاجين، وتخصيص لجان خيرية في جميع مناطق الكويت تقوم بنقل الطعام للمحتاجين، مع التركيز على قاعات المناسبات، لوجود فائض طعام بعد كل مناسبة، وإعداد برامج للتوعية بمشكلة هدر الطعام وسبل الاستفادة منه، وتوزيع ثلاجات مخصصة للطعام الفائض في الشوارع.

وفي ختام الدراسة؛ طرح المركز العالمي لدراسات العمل الخيري عددًا من **التوصيات**، بهدف تعظيم الاستفادة من الطعام الفائض؛ على رأسها: إطلاق مجموعة من الدراسات، سواء الوطنية أو الإقليمية المشتركة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي؛ تهدف إلى دراسة القضية بطرق معمقة وعملية، خاصة في ظل قلة تلك الدراسات، والاستفادة من الأفكار والمبادرات التي تم تنفيذها في بعض دول العالم وأثبتت كفاءتها ونجاحها، والتي تم استعراض جزء منها في الدراسة الراهنة، مع إيلاء البُعد الثقافي واختلافه من دولة إلى أخرى الأهمية في التنفيذ، وتصميم وتنفيذ حملات توعوية خاصة بفئات المجتمع المختلفة، تقوم ببث رسائل تثقيفية متنوعة تشمل عددًا من الأبعاد المتعلقة بهدر الطعام؛ منها: زيادة وعي المستهلك بالآثار الضارة للطعام الفائض، وكيفية تقدير الكميات المناسبة للطعام المستهلك، وإعادة تدوير الفائض وغيرها، وتنفيذ دراسات حول الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للطعام الفائض، خاصة مع ندرة الدراسات في دولة الكويت وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حول ذلك البُعد من القضية، وكذلك في ظل تصاعد النداءات حول اتخاذ التدابير اللازمة بشأن التغير المناخي، وهي القضية المتصلة بشكلٍ وثيق بظاهرة استثمار الطعام الفائض.



## الفصل الأول

### مدخل نظري حول ظاهرة هدر الطعام لدى الأسر



## أولاً: توطئة

يشير مفهوم الفاقد والمهدر من الأغذية (Food Losses and Waste (FLW إلى «انخفاض كميات الطعام في جميع مراحل السلسلة الغذائية، من الحصاد إلى الاستهلاك بكميات كبيرة، بغض النظر عن السبب، والذي يحدث بين وقت حصاد أو إنتاج منتج غذائي واستهلاكه أو التخلص منه»<sup>(1)</sup>، ومن ثم الفاقد والمهدر يحدثان خلال سلسلة إمداد الغذاء بأكملها، ويعتبر الغذاء «فاقد» عند حدوثه في المراحل الأولى من سلسلة التوريد الغذائي (الحصاد، النقل، التخزين)، ويصبح «هدر» أو «مخلفات» في مراحل البيع بالتجزئة والاستهلاك، وجميع المراحل اللاحقة للتوريد الغذائي.

ويُعد هدر الطعام من القضايا الملحة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وهو ما ضاعف من النداءات الموجهة لترشيد الاستهلاك في ظل التغيرات العالمية الواقعة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، وبالإضافة إلى الأسباب التقليدية المؤدية لهدر الطعام، فإن ما يزيد المشكلة تفاقماً - خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - هو ضعف البيانات ذات الصلة بقضية الفقد والهدر، وهو ما سيتم التطرق له خلال الجزء الخاص بالاستقراء في القضية، والتي ستسبقها لمحة إحصائية عن هدر الطعام سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، إلى جانب التعرض لأبرز الآثار الناجمة عن الاستمرار في مشكلة الهدر، كما سيتم استعراض أحدث التوجهات العالمية التي تحاول التغلب على المشكلة، والتعرف على نماذج من أفضل المبادرات العالمية لتقليل الهدر لدى الأسر.

## ثانياً: هدر الطعام - لمحة إحصائية

وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC)، يبلغ مجموع الفاقد والمهدر من الأغذية (25 - 30%) من إجمالي إنتاج الغذاء العالمي، وهو ما يمثل نحو (30%) من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، وما يعادل مساحة أكبر من دولة الصين<sup>(2)</sup>.

ويختلف حجم الطعام المفقود والمهدر من دولة إلى أخرى، ويعتمد تقدير هذا الحجم منهجياً على عدد كبير من المتغيرات والأبعاد، ولكن أكثر تلك المتغيرات رواجاً هو «المستوى الاقتصادي» للدولة، حيث تعتمد عليه معظم الدراسات والمؤشرات؛ لقياس

(1) Food Losses and Waste in the Context of Sustainable Food Systems. A Report by the High-Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security; HLPE: Rome, Italy, 2014

(2) FAO, Food wastage footprint: Impacts on natural resources - Summary report, Rome, 2013.

حجم الفاقد والمهدر من الطعام، وتفسير أسبابه، وعلى رأسها مؤشر هدر الطعام (Food Waste Index Report) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي اعتمد على تصنيف البنك الدولي للمستوى الاقتصادي للدول في تقييم حجم الفاقد والهدر، حيث يقسّم الدول إلى دول ذات دخول: مرتفعة، ومتوسطة مرتفعة، ومتوسطة منخفضة، ومنخفضة.

ووفقاً للمؤشر فإن فاقد الطعام بوجه عام يكون ناجماً بشكل رئيس عن ضعف البنية التحتية للحصاد والنقل والتخزين والمرافق؛ لأنه يحدث في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد الغذائي، ومن ثم فهو مرتفع بشكل أكبر في دول العالم النامي، في حين أن هدر الطعام ومخلفاته تظهر بشكل أكبر في الدول المتقدمة أو ذات الدخل المرتفع<sup>(1)</sup>، وهو ما أكدته دراسات أخرى منها دراسة «**هدر الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي: مراجعة منهجية**»، حيث أظهرت البيانات أن (68%) من فقد الطعام يكون في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد الغذائي (أي الإنتاج)، والمناولة والمعالجة والتوزيع/ البيع بالتجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين أن (32%) من هدر الطعام ونفاياته تحدث على مستوى المستهلك، خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع في المنطقة وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(2)</sup>.

وبالتركيز على نفايات الطعام من المنازل، قدرها مؤشر هدر الطعام بنحو (570) مليون طن سنوياً لعام 2019<sup>(3)</sup>، من إجمالي (931) مليون طن سنوياً من الطعام المهدر من المنازل ومؤسسات البيع بالتجزئة وصناعة الخدمات الغذائية مجموعين، كما يشير المؤشر إلى أن (17%) من إجمالي إنتاج الغذاء العالمي قد يُهدر؛ بما يعادل (11%) من الأسر، و(4%) من الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات الغذائية، و(2%) من الجهات التي تقوم بالبيع بالتجزئة<sup>(4)</sup>.

(1) Food Waste Index Report 2021, United Nations Environment Programme (UNEP), 2022, p: 8.

(2) Hamid El Bilali and Tarek Ben Hassen, Food Waste in the Countries of the Gulf Cooperation Council: A Systematic Review, MDPI, April 2020, p - p: 2 -3.

(3) Food Waste Index Report 2021, Op., Cit., p: 4.

ملحوظة: بيانات عام 2019 هي أحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي في هذا الشأن.

(4) Ibid., p: 8.

### جدول رقم (1)

#### المتوسط السنوي لهدر الطعام حسب تصنيف البنك الدولي لمستوى الدخل

متوسط هدر الطعام (كجم/ للوحدة/ السنة)			مستوى الدخل
جهات البيع بالتجزئة	الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات الغذائية	الأسر	
13	26	79	دول ذات دخل مرتفع
لا توجد بيانات كافية			دول ذات دخل متوسط مرتفع
لا توجد بيانات كافية			دول ذات دخل متوسط منخفض
لا توجد بيانات كافية			دول ذات دخل منخفض

Source: Food Waste Index Report 2021, United Nations Environment Programme (UNEP), 2022, p: 8.

ولكن بالتركيز على حجم نفايات الطعام المنزلية للفرد - بحسب الجدول رقم (1) - يتضح أنها متشابهة إلى حد كبير عبر مجموعات الدخل التي حددها البنك الدولي؛ مما يشير إلى أن العمل بشأن تقليل هدر الطعام له نفس القدر من الأهمية في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض، وهو ما كان يختلف عن الرؤى السابقة المتعلقة بتركز هدر الطعام على الدول المتقدمة، وخسائر إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها في الدول النامية.

### ثالثاً: الآثار الناجمة عن هدر الطعام

يتسبب حجم المهدر من الطعام، وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر عام 2021 المعنون «الحد من هدر أغذية المستهلكين باستخدام التقنيات الخضراء والرقمية»<sup>(1)</sup> عالمياً، في تعرض (690) مليون شخص للجوع، و(3) مليارات غير قادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي، وهي الأرقام التي ارتفعت بشكل حاد في ظل انتشار فيروس كورونا (Covid - 19)، بل ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفايات السنوي العالمي من (2.01) مليار طن في عام 2016 إلى (3.4) مليارات طن على مدار الثلاثين عاماً القادمة، والذي سيظهر بشكل أكبر في الدول النامية في آسيا وأفريقيا<sup>(2)</sup>.

(1) UNEP DTU Partnership and United Nations Environment Programme, Reducing Consumer Food Waste Using Green and Digital Technologies. Copenhagen and Nairobi, 2021 p: 11.

(2) The World Bank, What a Waste 2.0. A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050, World Bank Group,

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC)، فإن الكمية الكبيرة من الطعام التي تُفقد وتُهدر كل عام لها آثار بيئية كبيرة على تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والمياه العذبة، وتلوث الهواء والبحر، واستخدام موارد الأرض والمياه<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الغذاء الذي ينتهي به الأمر إلى الفقد أو الهدر يستهلك ربع استخدامات المياه العذبة الزراعية في العالم ويولد (8 - 10%) من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ، كما أن ما يقدر بنحو (70%) من فقدان التنوع البيولوجي ينبع من زراعة الغذاء، والوقود، وصناعة الألياف مجتمعة؛ مما يشير إلى أن فقد الأغذية وهدرها يسهمان بشكل كبير في انخفاض الأنواع النباتية والحيوانية، وكذلك من ناحية اقتصادية، فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بلغ إجمالي تكاليف الفاقد والمهدر من الأغذية (1) تريليون دولار أمريكي سنوياً بأسعار عام 2012، مع تكاليف بيئية تبلغ (700) مليار دولار أمريكي<sup>(2)</sup>.

وبتدقيق النظر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعتبر هدر الطعام مشكلة كبيرة، حيث تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن نحو (34%) من الأغذية تُفقد أو تُهدر في جميع أنحاء المنطقة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه، فضلاً عن العديد من الآثار البيئية، بالإضافة إلى زيادة الواردات الغذائية في منطقة تعتمد بالفعل بشكل كبير على الاستيراد، وما قد ينتج على المدى الطويل من مشكلة سوء التغذية التي تعد من التحديات المهمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلك النتائج هي عامة، وذلك لا ينفي وجود اختلافات مهمة بين الدول ذات الدخل المنخفض وغير المستقرة (مثل الصومال واليمن) والدول الغنية في المنطقة مثل دول مجلس التعاون الخليجي (أي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعمان، وقطر، والبحرين) في أنماط الهدر والفقد والكميات وتوقيت التعرض لكل تلك التبعات<sup>(3)</sup>.

وعلى مستوى دول الخليج، فقد قيّمت عدد من الدراسات مقدار الأموال التي يتم إنفاقها على الغذاء في عام 2019، حيث تراوح الإنفاق السنوي على الغذاء بما في ذلك المشروبات للفرد في دول مجلس التعاون الخليجي بين (1329.1) و (1951.9) دولاراً أمريكياً، وتفصيلاً على مستوى الدول يتضح أن حجم إنفاق الفرد على الغذاء كما يلي:

Washington D. C., 2018.

(1) FAO, Food wastage footprint: Impacts on natural resources - Summary report, Rome, 2013.

(2) UNEP DTU Partnership and United Nations Environment Programme. Op., Cit.,

(3) Hamid El Bilali and Tarek Ben Hassen, Op., Cit.,

## جدول رقم (2)

### إنفاق الأفراد على الطعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2019

م	الدولة	الإنفاق على الغذاء بالدولار الأمريكي/ الفرد	النسبة من إجمالي إنفاق الفرد
1	الإمارات العربية المتحدة	1951.9	%13.7
2	الكويت	1910.5	%19.2
3	قطر	1755.7	%12.3
4	المملكة العربية السعودية	1689.6	%20.6
5	البحرين	1674.1	%13.2
6	سلطنة عمان	1329.1	%22.6

Source:

Knoema Expenditures Spent on Food. Available at:

<https://knoema.com/ESFUSDA2010/expendituresspent-on-food-by-selected-countries>

وعلى مستوى دولة الكويت، هناك محدودية في البيانات المتوافرة، ولكن أشار مؤشّر هدر الطعام إلى أن الطعام الفاقد للأسر يُقدّر بنحو (95) كجم للفرد في السنة، بإجمالي (397,727) طنّاً من النفايات المنزلية/ السنة لعام 2021<sup>(1)</sup>، مع التأكيد على أن الموثوقية في تلك البيانات منخفضة، بحسب ما ورد في المؤشّر.

## رابعاً: توجهات حديثة للتغلب على مشكلة هدر الطعام

إن نفايات الطعام ناتجة عن عوامل متشابهة على مستويات متعددة (فردية، وأسرية، ومجتمعية)، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الممارسات اليومية، وتتضمن هذه العوامل: التوجهات، والمعرفة، والقيم، والمهارات، والنوع الاجتماعي، والدخل ومستويات المعيشة، والأسواق، والأسعار، والممارسات الاجتماعية والثقافية، وغيرها من العوامل، وبالتالي يجب على السياسات أو المبادرات الموضوعية لتقليل الفاقد والمهدر من الطعام أن تأخذ في اعتبارها تلك العوامل وكيفية تأثيرها على الممارسات الاجتماعية (مثل الممارسات الغذائية الأسرية) التي تشكّل حياة الأفراد اليومية<sup>(2)</sup>، وفي هذا الصدد ظهرت مجموعة من الأفكار والتوجهات التي توضع في اعتبارها تلك العوامل المتشابهة

(1) Food Waste Index Report 2021, Op., Cit., p: 65.

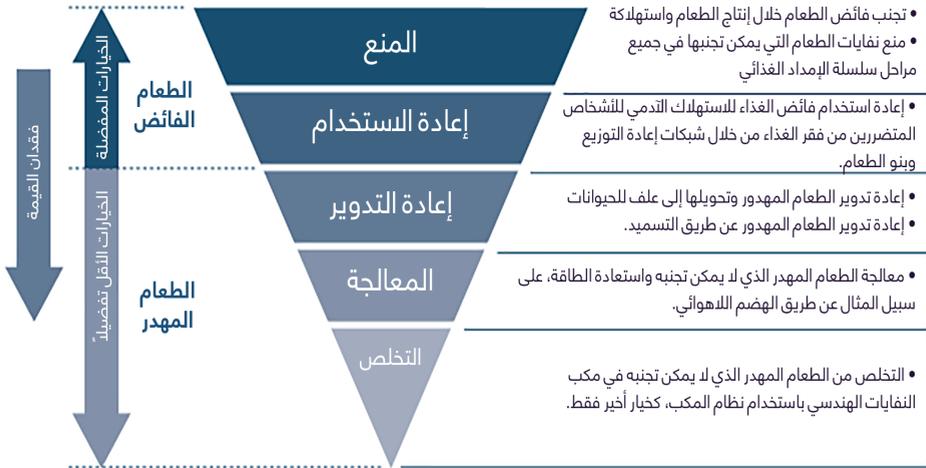
(2) UNEP DTU Partnership and United Nations Environment Programme, Op., Cit., p: 6.

والمختلفة، وتحاول أن تقلل من حجم الطعام المفقود والمهدر على مستوى العالم، ومن أبرزها:

1. **مخطط التسلسل الهرمي لإدارة هدر الطعام Manage Food Waste**: تكمن فكرة إدارة هدر الطعام في التعرف على مراحل إنتاج الغذاء وفقاً لمخطط واحد يوضح فكرة التسلسل الهرمي للنفايات الغذائية، والذي حدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث يعمل ذلك المخطط على الحد من الفاقد والمهدر من الطعام بشكل عام في جميع مراحل سلسلة التوريد والإنتاج، وإعادة توزيع فائض الأغذية المتوقع أن يهدرها الاستهلاك البشري، وهو ما يُسمى بإدارة هدر الطعام الذي لا يمكن تجنبه Manage Unavoidable Food Waste، والمقصود به: «إعادة استخدام الطعام المهدر الذي لا يمكن تجنبه، على أن تكون عملية إعادة الاستخدام بطرق تضمن إما إعادة تدوير المعادن أو العناصر الغذائية لتغذية الحيوانات، أو من خلال التسميد، أما الخيار الأقل تفضيلاً في المخطط أو التسلسل الهرمي فهو التخلص من النفايات في مدافن النفايات الهندسية التي تدير الغاز والملوثات الأخرى بأمان، كما يتضح من الشكل رقم (1)<sup>(1)</sup>.

شكل رقم (1)

#### مفهوم التسلسل الهرمي للنفايات الغذائية وطرق التخلص منها



ويعتبر التسلسل الهرمي للنفايات الغذائية مع مبادئ نظام الغذاء الدائري the Principles of a Circular Food System، والذي يعطي عملية الإنتاج المتجدد من الغذاء الأولوية، مع الاتجاه نحو التقليل من مخرجات الغذاء والتلوث، ويحاول خلق نظام بيئي لا توجد فيه «النفايات»، ومن ثم ففي نظام الغذاء الدائري، يعتبر منع هدر الطعام

(1) Ibid., p -p: 13 - 14.

وإعادة استخدامه من الأولويات، لما لهذا الأمر من فوائد تتعلق بالأمن الغذائي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوفير الموارد الطبيعية، كما تعمل أنظمة الأغذية الدائرية أيضًا على زيادة فرص إعادة تدوير الأغذية غير المستهلكة بأمان في علف الحيوانات أو استخدامها في إنتاج المواد الحيوية والأسمدة العضوية<sup>(1)</sup>.

## 2. استخدام التقنيات الخضراء والرقمية للحد من هدر الطعام: ويعني ذلك استخدام

الابتكارات التكنولوجية ذات الصلة في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية والتي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، حيث تكمن فكرتها في اعتماد الحلول التكنولوجية المختلفة لتحسين التعاون الرأسي بين متبني التكنولوجيا والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الغذائية من أجل تقليل فقد وهدر الطعام، وتشمل أمثلة التقنيات والابتكارات التكنولوجية الملائمة لذلك تلك الموجودة في مجالات: الحفظ الحراري، والحفظ البيولوجي والكيميائي الحيوي، والتخزين البارد الذي يعمل بالطاقة الشمسية، والتعبئة النشطة، وتوليد الطاقة من النفايات، والتسميد، وإعادة التدوير، كما أن التقنيات الرقمية الناشئة مثل إنترنت الأشياء وتطبيقات الهاتف المحمول أصبحت توفر حلولاً مبتكرة لمشاركة الطعام، ووضع العلامات الذكية، والتسعير الديناميكي، وإمكانية تتبع المنتجات، وإعادة التوزيع الذكي، والتخطيط للتسوق والوجبات، والتخزين<sup>(2)</sup>، وتتبع تلك التقنيات المستخدمة في مراحل إنتاج الغذاء المختلفة وحتى مرحلة الاستهلاك، ومن بين نماذج استخدام تلك التقنيات:

أ. **مبادرة SinDesperdicio#**؛ التي تستهدف الحد من الأغذية وهدرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تأسست في عام 2018 كمبادرة من بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)، وانضم منذ ذلك الحين 12 شريكاً إضافياً من الشركات والجهات الاستشارية منها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبنك الطعام الدولي، وعدد من الشركات الخاصة، وقد قَدِّمت مجموعة من المبادرات العملية التي تشجع على استخدام التكنولوجيا للحد من هدر الطعام، ومن بين تلك المبادرات إطلاق مسابقات للتوصل إلى حلول مبتكرة للتغلب على الفقد والهدر من الطعام، والتي وجهت دعمها بالأساس للشركات الناشئة، حتى تتمكن من تطوير تقنيات بسيطة تعمل على إطالة عمر تخزين الفواكه والخضراوات، كما تضمنت المسابقة مشاركة مطوري تطبيقات الهواتف الذكية التي تربط البائعين بشركات الخدمات اللوجستية لتمكين النقل الموثوق والأمن للأغذية بتكلفة منخفضة<sup>(3)</sup>.

(1) Ibid., p: 14.

(2) Ibid., p: 6.

(3) Ibid., p: 72.

ب. **استخدام التقنيات الخضراء:** لا تزال عملية استخدام التقنيات الخضراء في حل قضية هدر الطعام بسيطة نسبياً، وذلك على الرغم من فوائدها الاقتصادية والبيئية المهمة، ولكن هناك عدد من المدن على مستوى العالم التي تبنت تلك التقنية في حل مشكلة هدر الطعام، ففي كمبالا بأوغندا يستخدم العديد من الجهات الفاعلة في السوق أكياساً مزدوجة الطبقة محكمة الإغلاق؛ لتخزين الحبوب ونقلها، حيث تقتل تقنية التغليف هذه الآفات وتحمي الحبوب من التلف، وبالتالي إطالة العمر الافتراضي للحبوب مع ضمان جودتها؛ مما يقلل من الهدر فيها.

أما في بانكوك بتايلند، فقد أنشأ مشغلو السوق المحليون نظام مكافأة يشجّع البائعين على جمع وإعادة نفاياتهم العضوية، كجزء من مبادرة إدارة النفايات في السوق، حيث يعيد البائعون مخلفاتهم الغذائية إلى إدارة السوق، ثم يتم التخلص من المخلفات في منشأة الغاز الحيوي الخاصة بالسوق، بالإضافة إلى ذلك يتم جمع جزء من نفايات الطعام التي يعيدها البائعون لإنتاج مياه مخمرة حيوياً، وفي تلك المرحلة يتم خلط فضلات الطعام والنفايات العضوية بالماء والسكر وتركها لتتخمّر، حيث يعد التخمير نوعاً من التكنولوجيا الحيوية التي تستخدم المواد العضوية مع الكائنات الحية الدقيقة لإحداث تغيير كيميائي يمكن أن ينتج الأسمدة وكذلك طارد الحشرات<sup>(1)</sup>.

ج. **استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي:** إن العديد من التقنيات الخضراء التي يتم تنفيذها في عدد من المدن اليوم، تستفيد بشكل أو بآخر من الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، والتي ازداد التوجه نحو استخدامها في قضية الهدر، خاصة في مرحلة توزيع الغذاء، حيث تربط التكنولوجيا بين البائعين وتجار التجزئة والمطاعم والمصنعين وما إلى ذلك.

ففي بانكوك، على سبيل المثال، تم إطلاق شركة Yindii الناشئة لمكافحة مخلفات الطعام في عام 2020، وتقوم الشركة على استخدام التكنولوجيا الرقمية لربط مزودي الأغذية الفائضة بالمستهلكين، من خلال تطبيق الهاتف المحمول، حيث يمكن للأفراد شراء فائض الطعام من المطاعم في جميع أنحاء المدينة واختيار تسلّم طلباتهم أو توصيلها إلى منازلهم.

في بغداد بصربيا، تم إطلاق منصة FoodSHare عبر الإنترنت في عام 2021، والتي تربط المتبرعين بالأغذية والمتلقين والمتطوعين للحد من هدر الطعام، بهدف تبسيط التبرعات الغذائية الفائضة للفئات المحرومة اجتماعياً من خلال تسهيل الاتصالات والعمليات اللوجستية، ويمكن للمانحين في شكل متاجر ومطاعم

(1) Ibid., p: 73.

وفنادق ومؤسسات عامة مثل المستشفيات والجامعات نشر تبرعاتهم بالطعام، كما يمكنهم الاختيار من بين مجموعة من المستفيدين الموجودين عبر المنصة، وتستند عملية الاختيار تلك إلى الملفات الشخصية للمانحين والمنظمات المتلقية، بما في ذلك نوع وكمية الطعام الذي يتبرعون به أو يحتاجون إليه، والمنطقة الجغرافية، والتوقيت.

في بوغوتا بكولومبيا، هناك تطبيق مشابه يربط مصنعي المواد الغذائية وتجار التجزئة ببنوك الطعام، حيث تحدد منصة EatCloud الأماكن والأوقات التي يتم فيها إهدار الطعام في جميع أنحاء سلسلة التوريد؛ نظراً لأن البائعين يقدمون بيانات في الوقت الفعلي إلى النظام الأساسي الموجود عبر المنصة، ومن ثم يمكن اتخاذ التدابير قبل التخلص من الطعام، وبعد تزويد المنصة بالبيانات اللازمة وباستخدام الذكاء الاصطناعي، تختار المنصة تلقائياً المستفيد المثالي لكل نوع من الطعام الفائض، وقد قدّمت البيانات التي تمت مشاركتها عبر المنصة أكثر من (34) مليون وجبة للمحتاجين<sup>(1)</sup>.

### خامساً: نماذج لأفضل المبادرات المختصة بتقليل هدر الطعام لدى الأسر

ثمّة تجارب دولية عديدة ومخصصة في تقليل هدر الطعام المنزلي لدى الأسر، والتي تم الاطلاع عليها، واختيار أفضلها كنماذج للعرض، ففي التجربة الألمانية، أطلقت الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة في ألمانيا (BMEL) في مارس 2012، مبادرة بهدف تركيز وعي الجمهور على قضية نفايات الطعام وتعزيز تقدير المستهلكين للأغذية، وكانت مبادرة الوزارة عبارة عن موقع إلكتروني يسمى «لا يستحق سلة النفايات» Too good for the bin، والذي يُتيح معلومات لأي شخص مهتم بالتعامل المستدام والمحافظة للموارد، وكذلك إمكانية تقدير حجم الأغذية التي يحتاجها الفرد للاستهلاك، حيث يوفر الموقع توصيات سهلة المتابعة حول كيفية تقليل هدر الطعام، ويقترح وصفات للاستفادة من معظم بقايا الطعام، بالإضافة إلى ذلك، تتوافر مواد تعليمية مجانية للفئات العمرية من (8 سن إلى 11 عاماً) ومن (12 سن إلى 14 عاماً)، كما يقوم بتشجيع الجهات التي تقوم بتقديم الطعام، كالمطاعم والفنادق، على تزويد الضيوف بخيار تعبئة بقايا الطعام لأخذها إلى المنزل<sup>(2)</sup>.

وانطلقت مبادرة «تعاونية أونتااريو للأغذية»، التي تأسست في عام 2015، من رؤية تتبلور في «يأكل جميع سكان أونتااريو جيداً دون أن يُهدرون أي طعام»، وتعتمد «تعاونية

(1) Ibid., p: 73.

(2) G7 Alliance for Resource Efficiency, Best Practice Examples on Reducing Household Food Waste, March 2021, p: 14.

أونتاريو» لتحقيق هذه الرؤية على توفير منصة لتبادل المعرفة والخبرات؛ لتنفيذ حملات تغيير السلوك التي تشجّع وتدعم الأفراد والعائلات على تناول الطعام بشكل جيد، وتقليل المهدر منه، حيث تعمل وفق تعاون يجمع خبراء الصحة العامة وإدارة النفايات في البلدية معاً، لمشاركة البيانات وإطلاق مبادرات التعليم والتوعية بشأن: الطعام الصحي، والحد من هدر الطعام، وأضرار نفايات الغذاء. وتركز تعاونية أونتاريو للأغذية على الربط بين نفايات الطعام بعد الاستهلاك وسلوكيات الأكل الصحي، وتقوم ببحث رسائل صحية واقتصادية وبيئية للأسر؛ لتشجيع الممارسات التي تسهم في التقليل من هدر الطعام، مثل: تخطيط الوجبات، والتسوق الذكي، والتخزين المناسب للأغذية، وغيرها من الممارسات التي تعمل على منع نفايات الطعام المنزلية<sup>(1)</sup>.

وفي كندا أيضاً، وفي عام 2018 أطلق المجلس الوطني للنفايات الصفرية (the National Zero Waste Council (NZWC) برنامج «حب الطعام واكره النفايات» (Love Food Hate Waste Canada (LFHW)، على غرار الحملة التي تم إطلاقها في بريطانيا في أواخر عام 2007، والتي تم التعاون فيها مع أحد عشر شريكاً يتألفون من الشركات والحكومات في جميع أنحاء كندا؛ لتمكين الكنديين من جعل طعامهم يُهدر أقل وانتقال كندا إلى اقتصاد دائري، ويركز البرنامج على ثلاثة سلوكيات رئيسية: التخزين المناسب للطعام، واستخدام الطعام الذي تم شراؤه، وشراء ما هو مطلوب فقط، ويتعامل البرنامج من خلال موقع إلكتروني مصمم لدعم الأفراد والعائلات للحد من هدر الطعام المنزلي، من خلال توفير المعلومات والأدوات التي تساعد على ذلك<sup>(2)</sup>.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم إطلاق حملة توعوية تستهدف تثقيف المستهلك في المنازل وقياس نفايات الطعام وذلك بسان ديفغو، وكان تحالف نظام الغذاء في المنطقة هو الجهة المسؤولة عن تلك الحملة، والتي هي جهة غير ربحية، بالتشارك مع لجنة التعاون البيئي (CEC)، حيث أطلقا برنامج EcoChallenge، والذي اعتمد في جانب منه على إطلاق مسابقة اجتماعية مبتكرة يتشارك الأفراد والأسر فيها، حيث يقومون بتتبع مخلفات الطعام، والتي استمرت لمدة (15) شهراً باستخدام منصة تفاعلية عبر الإنترنت وموازين طهي رقمية. كما تم إطلاق (5) حملات متميزة لتثقيف المستهلك، لكل منها تركيز موضوعي محدد يغطي نطاق يتعلق بالحد من هدر الطعام، مثل: تخطيط الوجبات، وتسوق البقالة الذكي، وتخزين الطعام بطرق مناسبة، والوصول لصفر نفايات من الطعام، وغيرها، وكانت رؤية البرنامج مرتبطة بشكلٍ أساسي مع الاستراتيجية ذات الأولوية القصوى في التسلسل الهرمي لاستعادة الأغذية في وكالة حماية البيئة، والتي تسعى لمنع إهدار الطعام<sup>(3)</sup>.

(1) Ibid., p: 3.

(2) Ibid., p: 6.

(3) Ibid., p: 28.

كما يوجد عدد من المبادرات والجهود على مستوى عدد من الدول العربية، منها مبادرة «إطعام» التابعة لبنك الطعام السعودي، والتي تم إطلاقها في عام 2011 بالمنطقة الشرقية؛ بهدف حفظ النعمة من الهدر اعتماداً على فكرة بنوك الطعام الموجودة على مستوى العالم، وكان من بين مساهمات المبادرة عقد اتفاقيات مع الفنادق وقاعات الأفراح لتعبئة الطعام الزائد وتوزيعه على المحتاجين. وجدير بالذكر أن هذه المبادرة قد حصلت على المركز الأول في مسابقة «إيجابى الخليج» كأفضل مشروع إيجابى واجتماعى على مستوى الخليج لعام 2012، وتعدّ من أفضل ثلاثة مشاريع على مستوى الشرق الأوسط بمسابقة كامبدن لأفضل مشروع خيري، لنفس العام<sup>(1)</sup>.

وفي دولة الإمارات، أطلق الهلال الأحمر الإماراتي مبادرة «حفظ النعمة» عام 2014؛ للقضاء على مشكلة إهدار الطعام، من خلال جمع الفائض الذي لم تلمسه يد، وإعطائه للأسر المتعففة؛ بهدف المحافظة على الطعام والسلع الأخرى من الهدر، وتوصيلها للأسر المتعففة بكل السبل المتاحة، من خلال إعادة توزيع الطعام، والملابس، والأثاث، والأدوية، وفي عام 2022 دشّن الهلال الأحمر الإماراتي تطبيق «نعمة» للتبرع العيني للمبادرة.

كما تم إطلاق مبادرة «بنك الإمارات للطعام» في عام 2017، بهدف توزيع الطعام على الأسر المتعففة، والتخلص من فائض الطعام بما يحقق الصالح العام، ومن خلال هذه المبادرة يذهب فائض الطعام الطازج والمُجفّف إلى الأسر المتعففة داخل دولة الإمارات وخارجها، والتي انبثق عنها مبادرة «دبي خالية من نفايات الطعام»، والتي تم إدراجها ضمن «المنصة التقنية لقياس والحد من فقد الأغذية وهدرها» العالمية.

هذا بخلاف مبادرات أخرى مثل مبادرة «ثلاجة الأسماك» المخصصة لجمع الأسماك التي يتبرع بها الصيادون ومحلات البيع، وإعادة توزيعها على الأسر المتعففة بالتعاون مع الهيئات المحلية والجهات المعنية، ومبادرة «الحدائق الكروية» التي تستهدف إشراك 28 مدرسة عبر الإمارات السبع لتثقيف الطلاب حول الاستهلاك المُستدام، وتشجيعهم على زراعة الغذاء بأنفسهم، تحت رعاية وزارة التغير المناخي والبيئة<sup>(2)</sup>.

وعلى مستوى دولة الكويت، يوجد عدد من المبادرات والحملات الخاصة بإدارة الطعام الفائض، ومنها الحملة التطوعية «بوقفكم تدوم النعم» التي أطلقها البنك

(1) بنك الطعام السعودي، متاح عبر:

- <https://saudifoodbank.com/aboutetaam/>

(2) البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، القضاء على الجوع، متاح عبر:

- <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/2zerohung>

الكويتي للطعام والإغاثة في عام 2019، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف ووزارة التربية، بهدف المحافظة على النعمة من الهدر وتقليل المخلفات والمحافظة على البيئة، والعمل على تقديم الطعام الفائض للمحتاجين.

وتحت مظلة الهيئة الخيرية تم إطلاق مبادرة «نعمتي» في عام 2021، برعاية مبرة البر الخيرية؛ وذلك بهدف تلبية احتياجات الأسر المتعففة من المواد الغذائية الضرورية والأساسية، عبر توفير سلة غذائية متنوعة ومتكاملة، تكفي أسرة مكونة من 5 أفراد مدة أسبوعين، والتي تعتمد في وصولها للمستفيدين على الجهات الخيرية، وعبر رابط إلكتروني، تم تدشينه لهذا الغرض.

### سادساً: استقرار في قضية الفاقد من الطعام

من خلال استقراء البيانات والدراسات السابقة والمبادرات التي تم استعراضها، يتضح أن فقد الطعام وهدره كانا ولا يزالان يمثلان مشكلة كبيرة، سواء على المستوى البحثي والعلمي أو على المستوى العملي والتطبيقي، خاصة في دول الشرق الوسط، ودول الخليج، ويمكن من خلال ما سبق استنباط مجموعة من الملامح التي تتبلور في:

- **البيانات المتوافرة عن الفاقد من الطعام والمهدر منه قليلة:** إن توافر البيانات يعتبر واحداً من أهم المبادئ لتوجيه الحلول وإطلاقها، ومع غيابها تتعقد المشكلات، وتصبح الحلول المطروحة محدودة، وبتطبيق ذلك على البيانات المتاحة عن فقد الطعام وهدره في دول الشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون الخليجي، تتضح قلة البيانات المتوافرة وتراجع موثوقيتها.
- **توجد فجوات في البيانات على مستوى الأسر المعيشية** في الدول منخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا، ومن ثم فمحاولة الاستقراء لتقديم تقدير تقريبي لنفايات الطعام على مستوى الأسر في تلك الدول لن يكون دقيق، وهو ما تقوم المؤشرات العلمية بمحاولة تفاديه من خلال الاستناد إلى تقدير نفايات الطعام المنزلية في الدول المجاورة.
- **بيانات هدر الطعام المتعلقة بجهات تقديم الخدمات الغذائية، وجهات البيع بالتجزئة قليلة على مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والمتوسط المنخفض، والمنخفض،** ذلك الأمر يُعطي مزيداً من الأهمية للدراسة التي قدمها المركز العالمي لدراسات العمل الخيري في عام 2020 بعنوان «ظاهرة هدر الطعام

**الفائض وسبل الاستفادة منه: استطلاع رأي عينة من المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية والمستفيدين من الطعام الفائض في دولة الكويت»<sup>(1)</sup>، والتي تعتبر خطوة في طريق تقدير حجم النفايات في تلك الأماكن.**

- **الاتجاه نحو التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والخضراء لحل مشكلة الفاقد من الطعام والمهدر منه:** اتضح من خلال المبادرات والمشاريع الحديثة التي تم تنفيذها على مستوى العالم اعتمادها بشكل كبير على التقنيات الحديثة، فكانت التطبيقات والمواقع الإلكترونية وفي بعض الأحيان الذكاء الاصطناعي هي محور عمل المبادرات المقدمة، والتي تسهم بشكل أو بآخر في ربط أطراف المشكلة ببعضهم البعض بطرق يسيرة وسريعة ووفق أسس علمية في عدد كبير منها.

- **الشراكات هي الأساس في حل مشكلة هدر الطعام:** وهو ما اتضح بقوة في المبادرات والمشاريع التي تم استعراضها، حيث كان أساسها الشراكة بين عدد من الجهات المتخصصة والمتنوعة، سواء كانت بين جهات غير ربحية وحكومية، أو بين جهات حكومية متنوعة، أو حتى بين الجهات الخاصة والحكومية والمجتمع المدني، وهو ما جعل الكثير من تلك المبادرات مؤثراً في تحقيق أهدافه بإيجابية.

- **الاهتمام بدراسات الفاقد من الطعام والمهدر منه يختلف من دولة إلى أخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي:** أظهر التراث النظري والأدبي الذي تم الاطلاع عليه، نتيجة تتعلق باختلاف إنتاج التراث العلمي المتعلق بالفاقد والمهدر من الطعام من دولة إلى أخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ويبدو أن الأبحاث والدراسات الخاصة بنفايات الطعام تهتم بها المملكة العربية السعودية؛ خاصة مع كونها الدولة الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان على مستوى دول المجلس، وكذلك كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، من ناحية أخرى، فإن مثل هذا المجال البحثي يتصاعد في دول: الكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، بحسب ما ورد في دراسة «هدر الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي: مراجعة منهجية»<sup>(2)</sup>.

- **الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهدر الطعام لم تنصدر اهتمام الدراسات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي:** أظهرت الأدبيات التي تم تنفيذها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي قلة الدراسات التي تبحث في آثار الهدر

(1) المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، ظاهرة هدر الطعام الفائض وسبل الاستفادة منه: استطلاع رأي عينة من المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية والمستفيدين من الطعام الفائض في دولة الكويت، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، 2020.

(2) Hamid El Bilali and Tarek Ben Hassen, Op., Cit., p – p: 5 - 6.

الغذائي على أسعار المنتجات الغذائية الزراعية، وكيف تؤثر هذه التغيرات في الأسعار على المنتجين والمستهلكين، ولكن على الجانب الآخر يوجد بعض الأوراق والأبحاث العلمية التي تقدّر القيمة المالية للطعام المهدر في أماكن مختلفة (على سبيل المثال على مستوى المستشفيات، وعلى مستوى المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية)، كما توجد دراسات على مستوى الدول الخليجية عن الفوائد الاقتصادية لإعادة تدوير نفايات الطعام<sup>(1)</sup>.

---

(1) Ibid., p: 12.

## الفصل الثاني الإجراءات المنهجية



## مقدمة:

في إطار الاهتمام الحثيث بقضة فاقد الطعام والمهدر منه على مستوى العالم، ومحاولة دراسة القضية على مستوى عدد كبير من الأبعاد، اهتمت الدراسة الحالية بالتركيز بشكلٍ أكبر على الأسر لمعرفة مدى وعيهم بالقضية وتقديراتهم لكمية الطعام الفائض، وقيمتها المالية، وتفضيلاتهم بشأن التصرف به ومدى استعدادهم للمشاركة في تطبيقٍ عبر الهاتف المحمول (Mobile Application)؛ كمحاولةٍ لتسهيل الاستفادة من الطعام الفائض، عن طريق التبرع به، أو بيعه بسعر رمزي؛ وإكمال الصورة حول القضية التي سبق أن تمت دراسة جزء منها على عينة من المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية.

## 1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة الحالية في «التعرف على واقع الطعام الفائض، ومدى قبول فكرة تنفيذ برامج وتطبيقات للاستفادة منه»، ومن هذا الهدف تنبثق مجموعة من الأهداف الفرعية؛ وهي:

1. تحديد درجة وعي عينة من الأسر بحجم قضية الطعام الفائض.
2. التعرف على تقديرات الأسر على مستوى الكميات والقيمة المالية للطعام الفائض في دولة الكويت، وأساليب التعامل معها.
3. التعرف على مدى استعداد الأسر للمشاركة في برامج وتطبيقات إلكترونية للاستفادة من الطعام الفائض، وآليات ذلك.
4. تحليل البيانات المستخرجة بهدف تصميم برامج وتطبيقات للاستفادة من الطعام الفائض.
5. صياغة مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في بلورة فكرة برامج وتطبيقات الهاتف المحمول؛ للاستفادة من الطعام الفائض.

## 2. أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استمارة لاستطلاع الرأي؛ موجهة للأسر، وتم تصميم رابط إلكتروني، أُرسِل إلى المسؤولين في وزارة التربية، وبدورهم قاموا بتعميم الرابط على:

- مدير إدارة التعليم الخاص.
- مدير إدارة نظم المعلومات.
- رؤساء أقسام دعم المستفيدين بالمناطق التعليمية.
- مجموعات Whatsapp الخاصة بالإدارات المدرسية.
- مجموعات Whatsapp الخاصة بالمدارس الخاصة.
- مجموعات Whatsapp الخاصة بموظفي الإدارة.

### 3. مجتمع الدراسة:

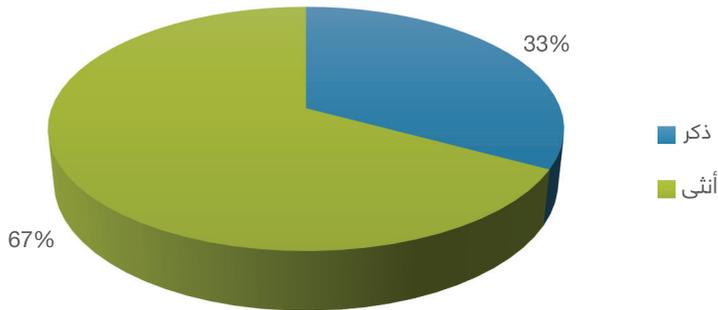
تبلور مجتمع الدراسة في **الأسر المقيمة بدولة الكويت**، كونها تُعد من بين المصادر الأساسية لتوفير الطعام الفائض، وقد بلغت عينة الأسر المستجيبة (673) مفردة، وجاء توزيعهم كما يلي:

#### ◀ وفقاً للنوع:

جاءت عينة المستفيدين من الإناث الأعلى بنسبة (67%)، في مقابل نسبة (33%) للذكور، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

توزيع عينة المستجيبين وفقاً للنوع

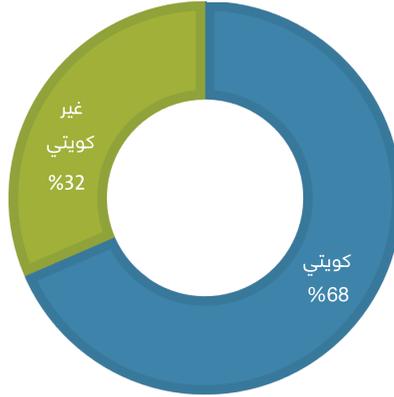


## ◀ وفقاً للجنسية:

جاءت عينة المستجيبين من المواطنين الكويتيين هي الأكبر بنسبة (68%)، مقابل نسبة (32%) من المقيمين، وذلك كما يتضح في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3)

توزيع عينة المستجيبين وفقاً للجنسية

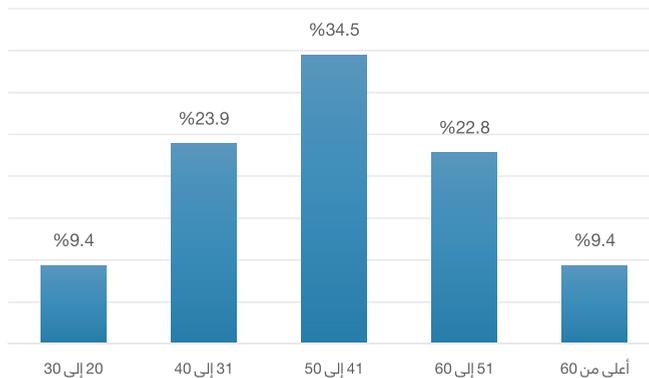


## ◀ وفقاً للفئة العمرية:

كانت الفئة العمرية (من 41 - 50 عامًا) هي الأعلى بين الفئات العمرية للمستجيبين، بنسبة (34.5%)، تليها الفئة العمرية من (31 - 40 عامًا)، بنسبة (23.9%)، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (4).

شكل رقم (4)

توزيع عينة المستجيبين وفقاً للفئة العمرية

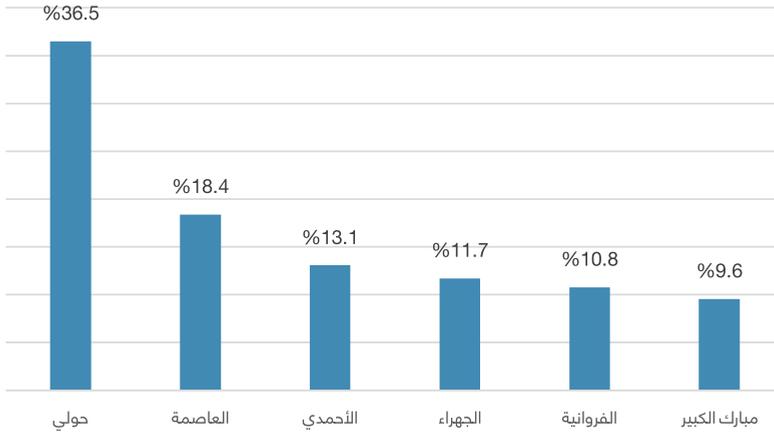


### ◀ وفقاً للنطاق الجغرافي:

فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للدراسة؛ تم تطبيق استمارة استطلاع الرأي على جميع محافظات دولة الكويت، وأوضحت النتائج أن النسبة الأعلى من المستجيبين يقطنون محافظة حولي، وذلك بنسبة (36.5%)، تليها محافظة العاصمة (18.4%).

شكل رقم (5)

#### توزيع عينة المستجيبين وفقاً للمحافظات

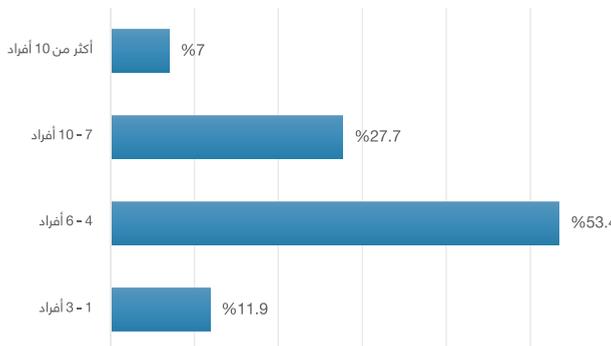


### ◀ وفقاً لعدد أفراد الأسرة:

الأسر كبيرة العدد هي السائدة في العينة التي تم استطلاع رأيها، حيث كان أكثر من نصف المستجيبين وتحديدًا (53.4%) من أسر تتكوّن من (4 - 6) أفراد، تليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها من (7 - 10) أفراد، وذلك بنسبة (27.7%).

شكل رقم (6)

#### عدد أفراد الأسرة لعينة المستفيدين

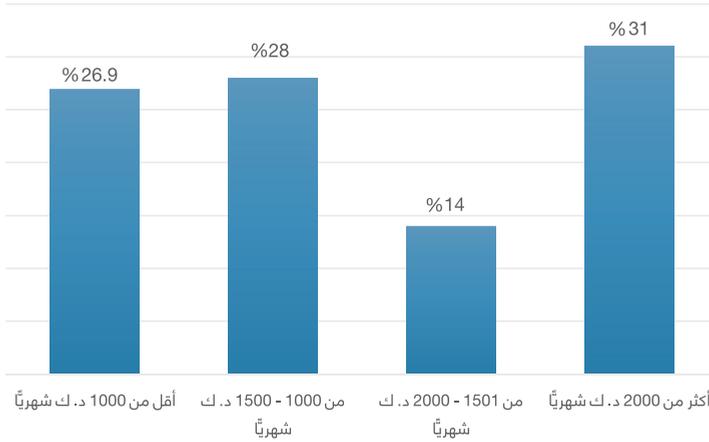


#### ◀ وفقاً لمستوى الدخل الكلي للأسرة:

جاء المستجيبون الذين ينتمون لأسر ذات دخل يتجاوز (2000 د.ك) شهرياً هي النسبة الأكبر من العينة (31%)، تليها الأسر ذات الدخل من (1000 - 1500) د.ك شهرياً بنسبة (28%).

شكل رقم (7)

#### توزيع العينة وفقاً لمستوى الدخل الكلي للأسرة



#### 4. نطاق الدراسة:

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية (11 مايو حتى 20 يونيو 2022).

#### 5. التحليل والتفسير:

اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي للبيانات المجمعة، حيث تم تحليل الاستجابات الخاصة بأسئلة استمارة استطلاع الرأي، وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة.



## الفصل الثالث

الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه من وجهة  
نظر الأسر



تُعد الأسر من بين مصادر الطعام الفائض، ومن ثمّ كان من المهم التعرف على مدى وعي هذه الأسر بالطعام الفائض من حيث: حجمه، وكونه مشكلة، وقيمه المالية التقديرية، وسلوك الأسر للتخلص من الطعام الفائض، ومدى استعدادها للمشاركة في برامج وتطبيقات عبر الهاتف المحمول للاستفادة من الطعام الفائض، والطريقة المفضلة لديها للمشاركة في تلك البرامج والتطبيقات، وفيما يلي عرض لأهم تلك النتائج:

### أولاً: واقع الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر

يسعى هذا الجزء إلى التعرف على واقع الطعام الفائض، ومدى اعتباره مشكلة من عدمها وسبب تلك المشكلة من وجهة نظر الأسر، وكذلك معرفة القيمة المالية التقديرية للفائض من الطعام، وطبيعة الأطعمة الفائضة لديهم، ومدى ارتفاع استهلاك الطعام في أوقات معينة من العام، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

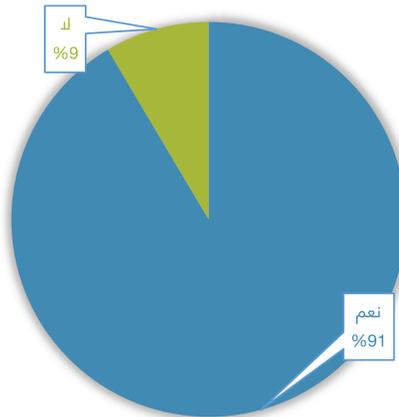
#### 1. مدى وعي الأسر بقضية الطعام الفائض:

حالة الوعي لدى المستجيبين بمشكلة الطعام الفائض في الكويت والبالغة نسبتها (91%)، قد تكون لها دور فعال في حل القضية.

عند سؤال عينة من الأسر عن مدى رؤيتهم لمسألة الطعام الفائض واعتبارها مشكلة داخل الدولة؛ أقر بذلك معظم المستجيبين بنسبة (91%) من العينة، وكانت إجاباتهم «نعم»، كما يتضح في الشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

مدى الوعي بقضية الطعام الفائض كمشكلة في دولة الكويت

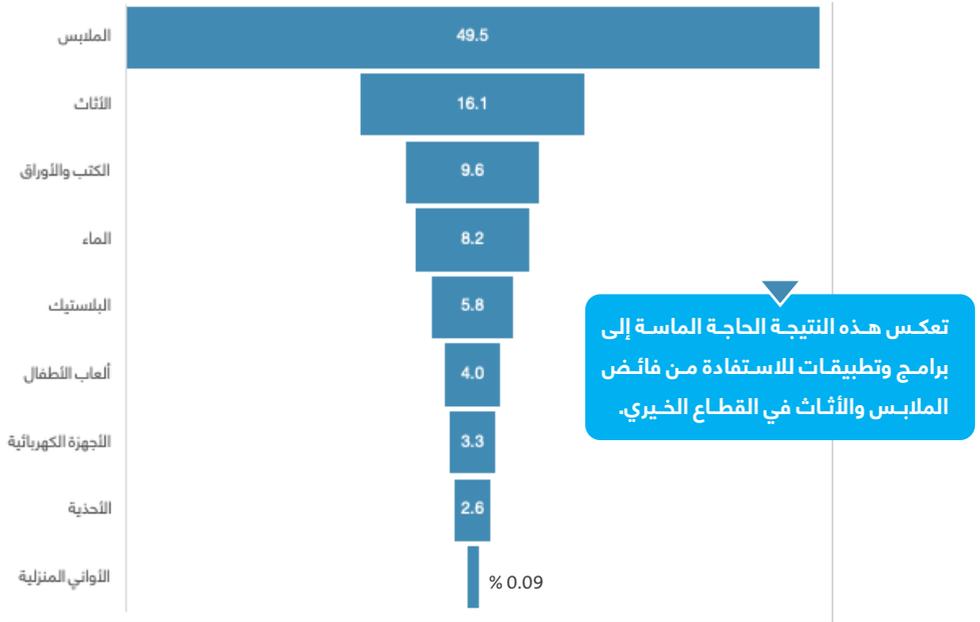


وهو ما يعني وجود حالة من الوعي بين عينة الأسر التي تم التطبيق عليها بوجود مشكلة في الطعام الفائض، الأمر الذي يمكن أن يساعد في فعالية تنفيذ الحلول والتوصيات المطروحة.

وتوجد مواد أخرى يكون بها فائض بخلاف الطعام، وهو ما تم التعرف عليه عند توجيه سؤال للعينة عن رؤيتها لوجود هدر في مواد أخرى بخلاف الأطعمة، والتي تمثلت في: الملابس، والأثاث، والكتب والأوراق، وغيرها، حيث يرى المستجيبون أن تلك المواد تحتاج إلى وضع آليات للاستفادة منها، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (9).

شكل رقم (9)

الفائض من المواد الأخرى بخلاف الأطعمة



2. أسباب مشكلة الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر:

مع وعي عينة الأسر بالطعام الفائض كمشكلة؛ تم التوجه إليهم بسؤال حول أسباب المشكلة من وجهة نظرهم، وجاءت الإجابات بأسباب عديدة على رأسها: الإسراف والبذخ والتفاخر والمبالغة

تتنوع أسباب هدر الطعام، ويأتي في مقدمتها الإسراف والبذخ، وهو ما يحتم إطلاق برامج تثقيفية لرفع الوعي لدى المجتمع وتغيير السلوك السلبي.

في الضيافة، والتقدير الخاطئ للكمية الدقيقة التي تحتاجها الأسرة من الطعام، وقلة الوعي عند بعض أفراد المجتمع، وغيرها من الأسباب التي تتضح تفصيلاً فيما يلي:

### جدول رقم (3)

#### أسباب الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر

النسبة	السبب
28.1%	الإسراف، والبذخ، والتفاخر والمبالغة في الضيافة
17.5%	التقدير الخاطئ للكمية الدقيقة التي تحتاجها الأسرة من الطعام
15.2%	قلة الوعي عند بعض أفراد المجتمع
14.1%	كثرة الولائم بالمناسبات كالأعياد والأفراح وشهر رمضان
13.3%	الوفرة المالية وارتفاع مستوى المعيشة
6.5%	العادات السلوكية الخاطئة وثقافة المجتمع
1.9%	عدم وجود مصارف للأكل الزائد
1.9%	هدر الخدم للطعام
1.5%	سوء تخزين الطعام
100%	الإجمالي

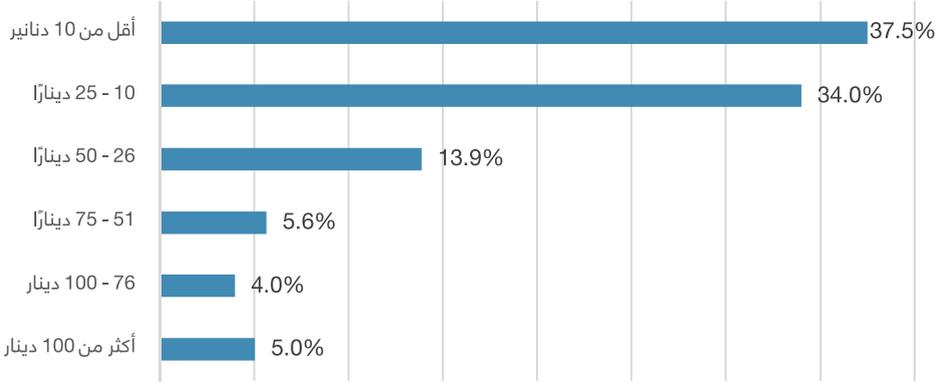
### 3. القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً:

القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً قليلة بحسب عينة الأسر، حيث تبلغ أقل من (10) دنانير شهرياً لدى (37.5%) من عينة الأسر.

تم التوجه إلى عينة الأسر بسؤال حول تقديرهم المالي لفائض الطعام الشهري، واتضح أن نسبة (37.5%) يقدرون ذلك بأقل من (10) دنانير شهرياً، في حين رأى (34%) من العينة أن القيمة المالية للطعام الفائض شهرياً تتراوح ما بين (10 و25) ديناراً، ويتضح ذلك في الشكل رقم (10).

شكل رقم (10)

القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً



وعند التدقيق في البيانات الديموغرافية الفارقة، يتضح أن عامل الجنسية جاء فارقاً في هذا البند، حيث اتضح أن الجنسية غير الكويتية هي الأكثر تقديراً للقيمة المالية الشهرية للطعام الفائض لديها بمبلغ أقل من 10 دنانير شهرياً بنسبة (20.9%) مقارنة بنسبة (16.6%) للكويتيين.

جدول رقم (4)

القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً وفقاً للجنسية

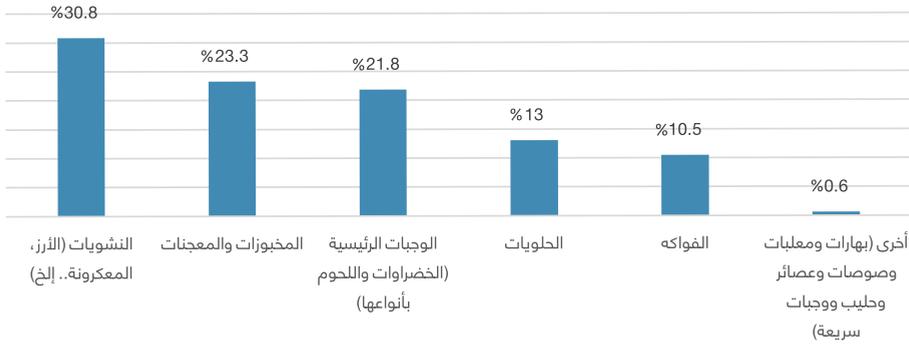
القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض شهرياً	غير كويتي	كويتي	الإجمالي العام
أقل من 10 دنانير	20.9%	16.6%	37.5%
10 - 25 ديناراً	8.2%	25.9%	34.1%
26 - 50 ديناراً	1.4%	12.5%	13.9%
51 - 75 ديناراً	0.6%	5%	5.6%
76 - 100 دينار	0.5%	3.5%	4%
أكثر من 100 دينار	0.1%	4.8%	5%
الإجمالي العام	31.6%	68.4%	100%

#### 4. طبيعة الأطعمة الفائضة لدى عينة الأسر:

أتضح من استجابات العينة - ممن أجابوا بوجود فائض طعام لديهم - أن نسبة (30.8%) يعتبرون النشويات كالأرز والمعكرونة أكثر الأطعمة الفائضة لديهم، تليها المخبوزات والمعجنات بنسبة (23.3%)، ثم الوجبات الرئيسية كاللحوم بأنواعها والخضراوات، تليها الحلويات والفواكه وأطعمة أخرى كالبهارات والمعلبات والعصائر، والحليب، والوجبات السريعة وغيرها، كما هو موضح في الشكل رقم (11).

شكل رقم (11)

#### طبيعة الأطعمة الفائضة لدى عينة الأسر

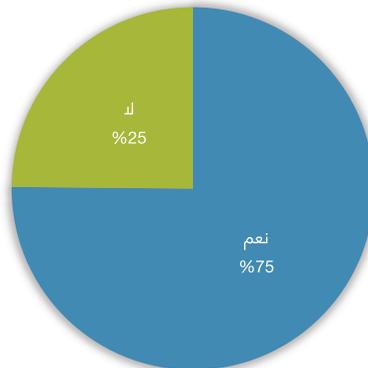


#### 5. ارتفاع استهلاك الطعام في أوقات معينة من العام:

بسؤال عينة الأسر عن ارتفاع استهلاكهم للطعام في أوقات معينة من العام، أجاب نحو (75%) من العينة بـ«نعم»، كما يتضح بالشكل رقم (12).

شكل رقم (12)

#### مدى ارتفاع استهلاك الأسر للطعام خلال أوقات معينة من العام

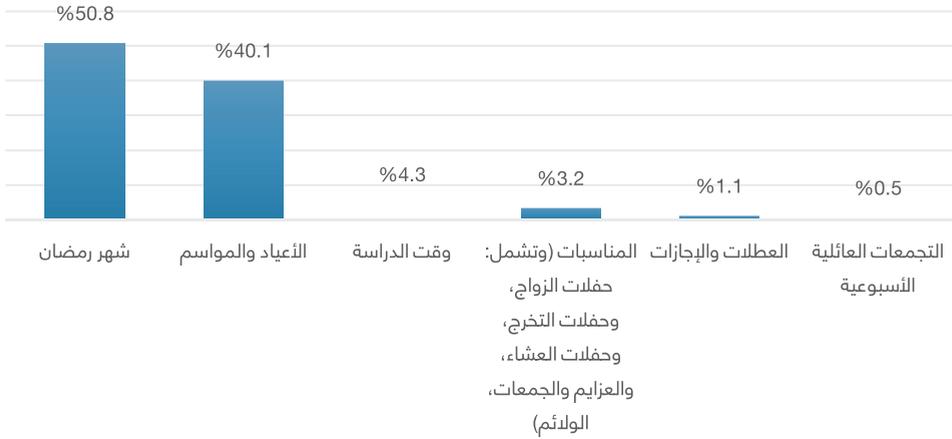


لا تزال المناسبات الدينية والأعياد والمواسم تأتي في مراتب متقدمة من حيث الاستهلاك الزائد للطعام، مقارنة بأي وقتٍ آخر؛ ما يعني الحاجة لمزيد من الحملات التوعوية عن كيفية الاستهلاك في مثل تلك الأوقات.

وبسؤالهم عن المناسبات التي يرتفع فيها استهلاكهم للطعام، أجاب (50.8%) بأن شهر رمضان المبارك يعتبر أكثر المناسبات التي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك للطعام، تليه الأعياد والمواسم بنسبة (40.1%)، ثم أوقات الدراسة والحفلات والعطلات، كما هو موضح بالشكل رقم (13).

شكل رقم (13)

#### المناسبات التي يرتفع فيها استهلاك العينة للطعام



### ثانياً: السلوك المعتاد في التصرف في الطعام الفائض

#### 1. الطريقة المتبعة عادةً في التصرف في الطعام الفائض:

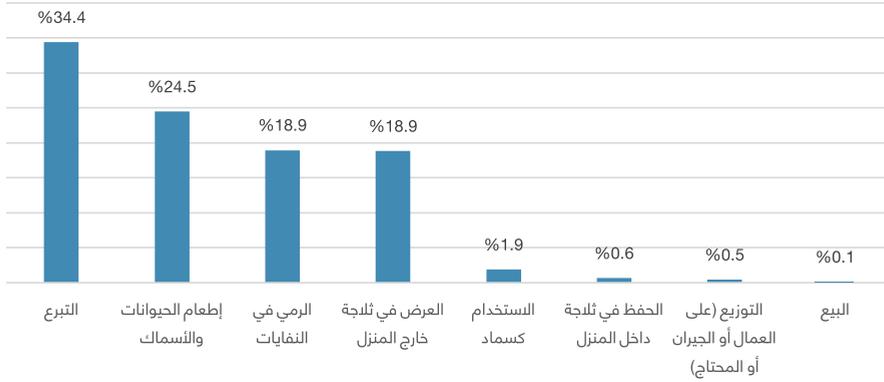
ما يقترب من ثلث الأسر المستجيبة تفضل التبرع بالطعام الفائض لديها.

بسؤال عينة الأسر عن سلوكهم المعتاد وتصرفهم في فائض الطعام لديهم؛ اتضح أن (34.4%) منهم يقومون بالتبرع به، و(24.5%) يقومون بإطعامه للحيوانات والأسماك، ونسبة (18.9%) تقوم برمي

الطعام الفائض في النفايات، وهي نفس النسبة لمن يعرضون الطعام الفائض في ثلاجة خارج المنزل، أما نسبة (1.9%) فقط فيستخدمون الفائض كسماد، ولم تأت سوى استجابة واحدة لبيع الطعام الفائض، كما يتضح من الشكل رقم (14).

شكل رقم (14)

الطريقة التي تتبعها العينة في التصرف بالطعام الفائض



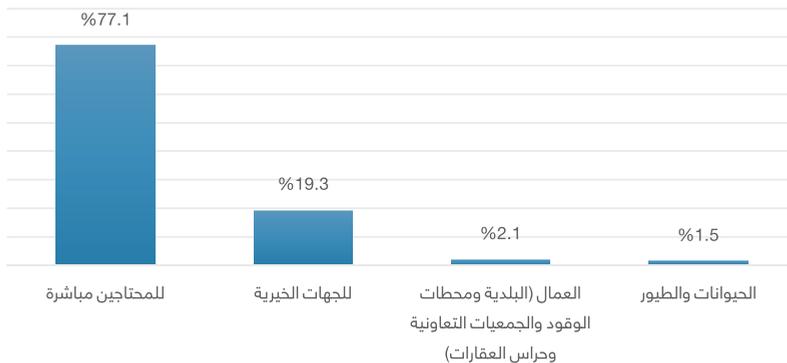
2. الفئة التي يتم التبرع بالطعام لصالحها:

غالبية عينة الأسر التي تفضل التبرع بالطعام الفائض لديها، تتبرع به لصالح المحتاجين بشكل مباشر ودون وسيط.

وبالتركيز على من أجابوا بأن التبرع هو الأسلوب المفضل بالنسبة لهم للتصرف في الطعام الفائض باعتبارهم النسبة الغالبة؛ اتضح أن النسبة الأكبر من العينة يفضلون أسلوب التبرع بالطعام الفائض للمحتاجين بشكل مباشر ودون وسيط، وذلك بنسبة (77.1%)، وجاء التبرع بالطعام الفائض للجهات الخيرية المتخصصة في توزيع الطعام الفائض بنسبة (19.3%)، ثم التبرع به للعمال مثل: البلدية، ومحطات الوقود، والجمعيات التعاونية، وحراس العقارات، وذلك بنسبة (2.1%)، ثم إطعام الحيوانات والطيور بنسبة (1.5%) كما هو موضح بالشكل رقم (15).

شكل رقم (15)

فئات التبرع التي تفضلها العينة



### ثالثاً: الاستعداد للمشاركة في برامج الاستفادة من فائض الطعام

غالبية الأسر المستجيبة على استعداد للمشاركة في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض.

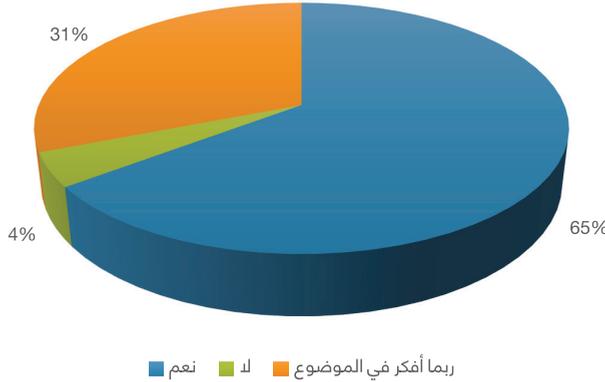
يتناول هذا الجزء مدى الاستعداد للمشاركة في تطبيقات التبرع بالطعام الفائض، وشكل المشاركة، وطرقها التي تفضلها العينة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها ما يلي:

#### 1. استعداد الأسر للمشاركة في تطبيق للاستفادة من الطعام الفائض:

بسؤال عينة الأسر عن مدى استعدادهم للمشاركة في تطبيقات عبر الهاتف المحمول للاستفادة من الطعام الفائض؛ اتضح أن أكثر من نصف العينة (65%) على استعداد لذلك، كما يتضح في الشكل رقم (16).

شكل رقم (16)

مدى الاستعداد للمشاركة في تطبيق إعادة استخدام الفائض من الطعام

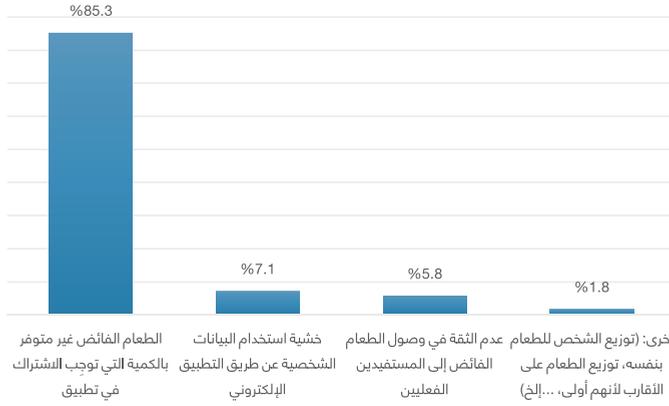


التخوف من استخدام بيانات الأسر الشخصية عن طريق التطبيق الإلكتروني جاء في المرتبة الثانية لمن أبدوا عدم استعدادهم للمشاركة في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض.

أما عن أبعدي عدم استعداده للمشاركة في تلك التطبيقات، فقد أجاب معظمهم بأن السبب هو أن الطعام الفائض لديهم ليس بالكمية التي توجب الاشتراك في تطبيق، وجاء ذلك بنسبة (85.3%)، تلتها نسبة (7.1%) ممن تخوفوا من استخدام بياناتهم الشخصية عن طريق التطبيق الإلكتروني، وجاءت نسبة (5.8%) من الاستجابات لتُعبر عن عدم الثقة في وصول الطعام الفائض إلى المستفيدين الفعليين، كما يتضح من الشكل رقم (17).

شكل رقم (17)

سبب عدم الاستعداد للمشاركة في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض



2. دوافع الاستعداد للمشاركة:

إن الشعور أو الالتزام الشرعي الإنساني لدى أفراد المجتمع يجب استثمارهما بشكل جيد لتحقيق تأثير إيجابي في ظاهرة هدر الطعام من خلال الحملات الإعلامية والتوعوية.

«المحتاجون أولى بالحصول على الطعام الفائض» و«الشعور بالحرص الشرعي من إهدار الطعام» يأتيان على رأس دوافع المستجيبين للمشاركة في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض، وذلك بنسبة (33.4%) لكلٍ منهما على حدة، في حين أن نسبة (19%) أجابوا بأن الدافع لديهم يكمن في «مكافحة ظاهرة الجوع»، أما نسبة (6.1%) فقد عبّروا عن أن المسؤولية تجاه البيئة هي الدافع الرئيس لهم، حيث أفادوا بأن «الطرق المتاحة للتخلص من الطعام الفائض تسبب تلوثًا بيئيًا»، كما هو موضح بالشكل رقم (18).

شكل رقم (18)

دوافع الاستعداد للمشاركة في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض

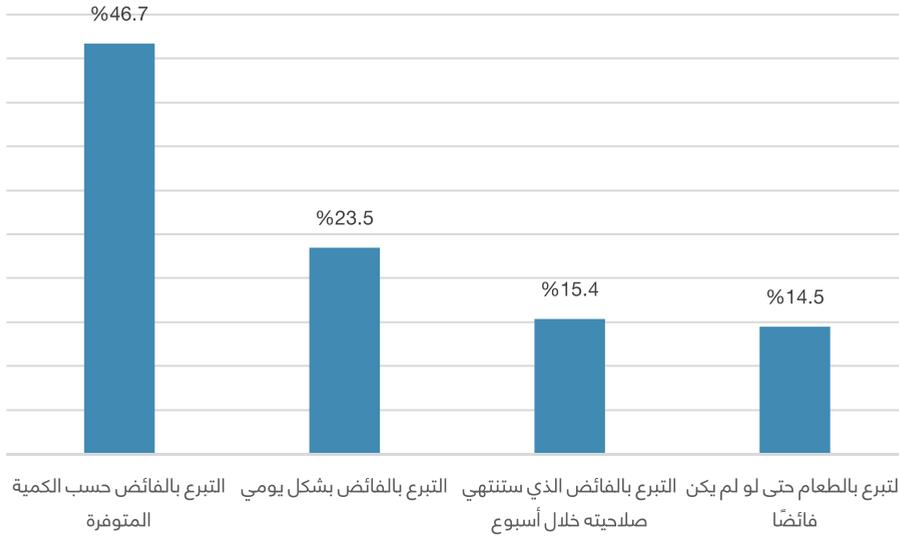


### 3. نمط المشاركة المفضلة:

(46.7%) من العينة يفضّلون التبرع بالطعام الفائض حسب الكمية المتوافرة منه، و(23.5%) فضّلوا التبرع بالفائض بشكل يومي، ونسبة (15.4%) فضّلوا التبرع بالفائض الذي ستنتهي صلاحيته خلال أسبوع، ونسبة (14.5%) فضّلوا التبرع بالطعام حتى لو لم يكن هناك فائض، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (19).

شكل رقم (19)

#### نمط المشاركة التي تفضلها العينة للتصرف في الطعام الفائض



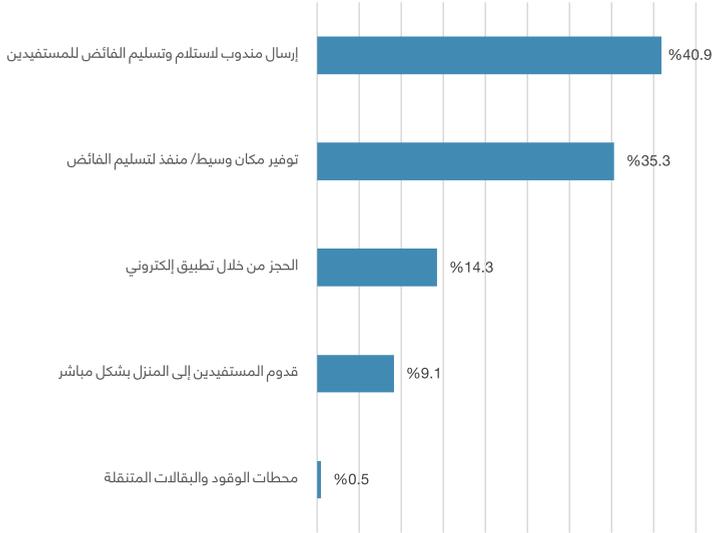
### 4. طريقة المشاركة المفضلة:

«إرسال مندوب لتسليم وتسليم الفائض للمستفيدين» هي الطريقة المفضلة لدى غالبية الأسر للمشاركة في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض.

بسؤال العينة عن أكثر الطرق تفضيلاً بالنسبة لهم للمشاركة في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض، أجابت نسبة (40.9%) من العينة بتفضيلهم التبرع بالطعام الفائض عن طريق إرسال مندوب لتسليم وتسليم الفائض للمستفيدين، وفضّلت نسبة (35.3%) توفير مكان وسيط أو منفذ لتسليم الفائض، ونسبة (14.3%) فضّلوا الحجز من خلال تطبيق إلكتروني، أما نسبة (9.1%) من العينة فضّلوا قدوم المستفيدين إلى منازلهم بشكل مباشر، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (20).

شكل رقم (20)

طريقة المشاركة التي تفضلها العينة للتصرف في الطعام الفائض



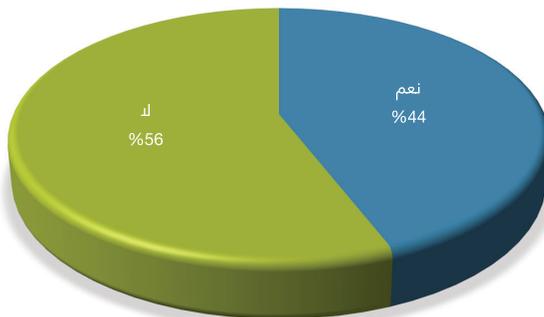
5. الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام الفائض:

56% من العينة رفضوا إدراج أسمائهم في تطبيقات الاستفادة من الطعام الفائض.

وافقت نسبة (44%) فقط من عينة الأسر على إدراج أسمائهم في برامج وتطبيقات تستهدف الاستفادة من الطعام الفائض، مقابل (56%) لم يوافقوا على ذلك، كما يتضح في الشكل رقم (21).

شكل رقم (21)

مدى الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام الفائض



## رابعاً: مقترحات للاستفادة من الطعام الفائض:

- أبدت عينة الأسر التي تم استطلاع رأيها عددًا من المقترحات والتوصيات المهمة للاستفادة من الطعام الفائض، والتي تبلورت وفقاً لترتيب تكرارها فيما يلي:
1. إعادة التدوير، وتحويل الفائض إلى أسمدة والاستفادة منه في الزراعة، ووضع آلات تدوير للطعام الفائض وتحويله لسماذ عند باب كل جمعية تعاونية. (44)
  2. إنشاء جمعيات ومؤسسات خيرية ذات كفاءة عالية تعمل تحت رعاية الدولة وتشرف على توزيع الطعام على المحتاجين، وتخصيص لجان خيرية في جميع مناطق الكويت تقوم بنقل الطعام للمحتاجين، مع التركيز على قاعات المناسبات. (11)
  3. إعداد برامج للتوعية بمشكلة هدر الطعام وسبل الاستفادة منه. (10)
  4. توزيع ثلاجات مخصصة للطعام الفائض بالشوارع. (10)
  5. توزيع الطعام الفائض على العمال بالشوارع والمحتاجين في المناطق السكنية. (6)
  6. إطعام الحيوانات والطيور من خلال وضع أوعية للطعام بالساحات. (5)
  7. إنشاء تطبيق إلكتروني أو موقع رسمي معتمد يكون وسيطاً بين المتبرع والمستفيد. (3)
  8. توفير أماكن بها أرفف مشابهة للجمعيات التعاونية لعرض الطعام الفائض، ويتم ترتيب الطعام بها، وتهذيبه مع توظيف عاملين للإشراف على نظام ونظافة المكان. (3)
  9. إنشاء بنك للطعام. (3)
  10. تخصيص خط هاتف مباشر لتسلم الطعام الفائض. (2)
  11. توفير قاعدة بيانات تضم أسماء المحتاجين للطعام. (1)

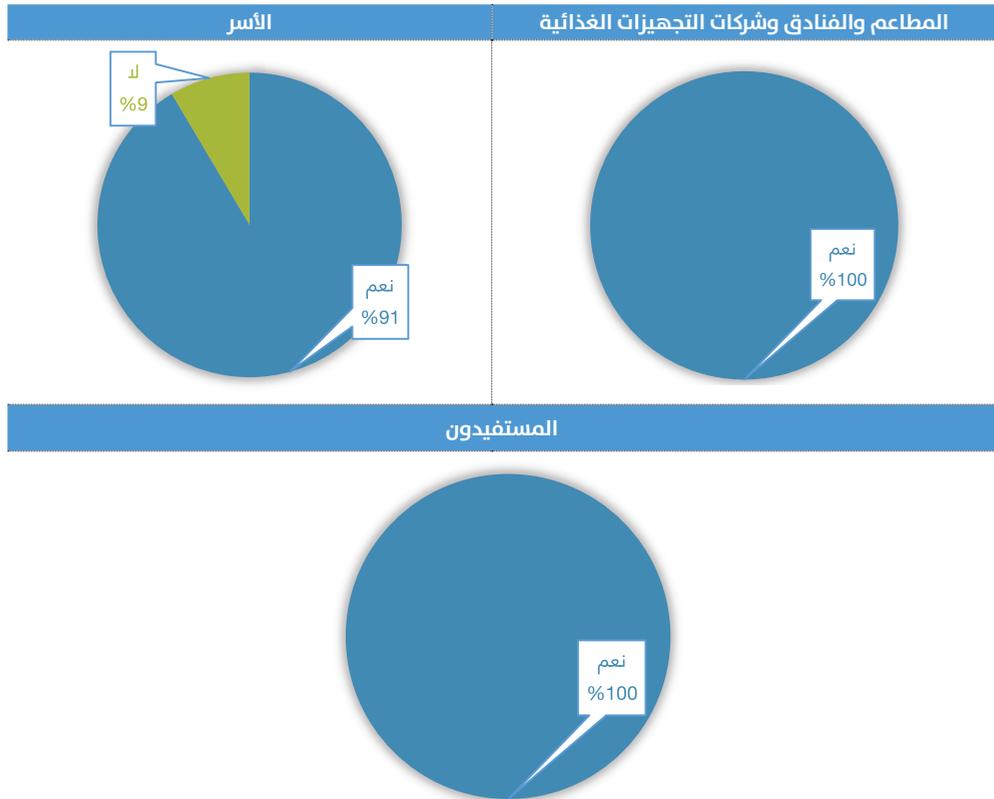
## الفصل الرابع

لمحة عامة حول استجابات الدراسة الحالية والسابقة



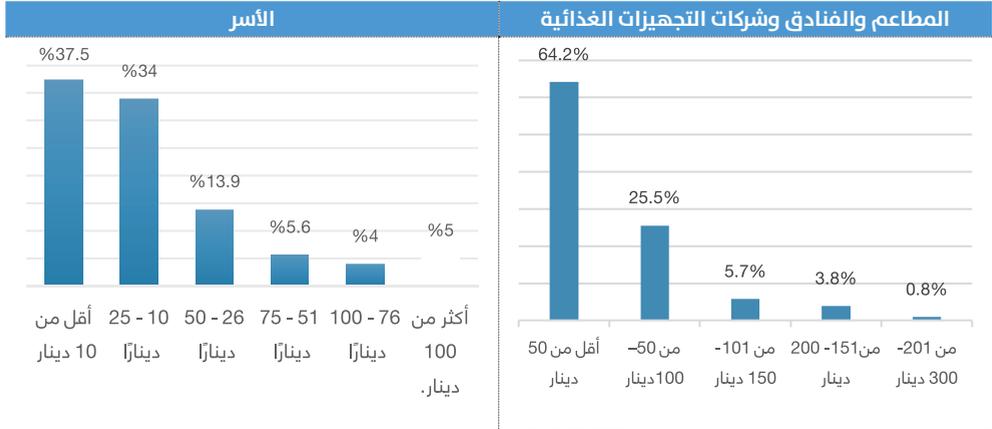
في هذا الفصل سيتم استعراض لمحة عامة حول أبرز البنود المشتركة بين استجابات المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية والمستفيدين التي صدرت نتائجها عن المركز في عام (2020)، وبين استجابات الأسر (الدراسة الحالية الصادرة في عام 2022)، والتي تعكس فكرة عامة حول مدى وعي المستجيبين بمشكلة هدر الطعام، وتقديرهم لقيمته، ومدى استعدادهم للمشاركة في تطبيقات وبرامج تدعم توزيع الطعام الفائض، وجدير بالذكر أن ثمة بنود مشتركة بين الفئات الثلاث (المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية، والمستفيدين، والأسر)، وهناك بنود مشتركة بين فئتين فقط؛ نظراً لكونها غير ملائمة للفئة الثالثة، وفي هذا الصدد جاءت الاستجابات حول العناصر المشتركة كما يلي:

### 1. مدى الوعي بقضية الطعام الفائض:



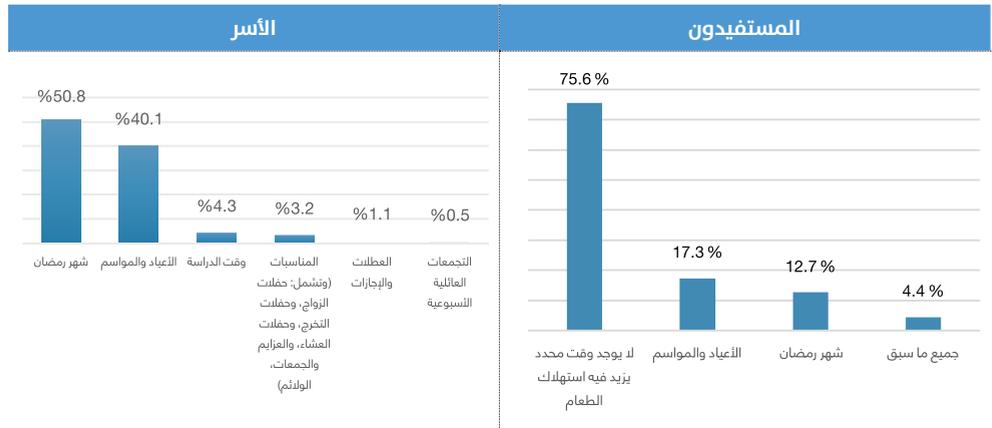
أظهرت نتائج استطلاعي الرأي في عام (2020) على "الفنادق والمطاعم وشركات التجهيزات الغذائية" و"المستفيدين"، و(2022) حول "الأسر"؛ الاتفاق العام حول أن الطعام الفائض يمثل مشكلة داخل دولة الكويت، ما يعكس وجود وعي عام بالقضية.

## 2. القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض يوميًا:



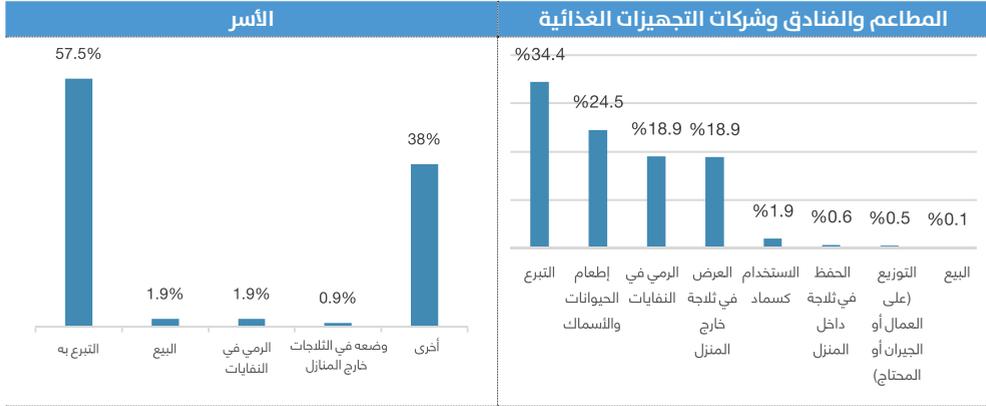
تتجه القيمة المقدرة للطعام الفائض يوميًا بين عينات "الفنادق والمطاعم وشركات التجهيزات الغذائية" و"الأسر" نحو أقل قيمة مالية، حيث توجهت (64.2%) من استجابات العينة إلى أن القيمة المقدرة للطعام الفائض يوميًا (أقل من 50 دينارًا كويتيًا)، في حين قيّمت نسبة (37.5%) من الأسر المستجيبة قيمة الطعام الفائض شهريًا بمبلغ (أقل من 10 دانير كويتيًا)، ولم يتم توجيه هذا السؤال إلى عينة "المستفيدين".

## 3. الأوقات التي يزيد فيها استهلاك الطعام:



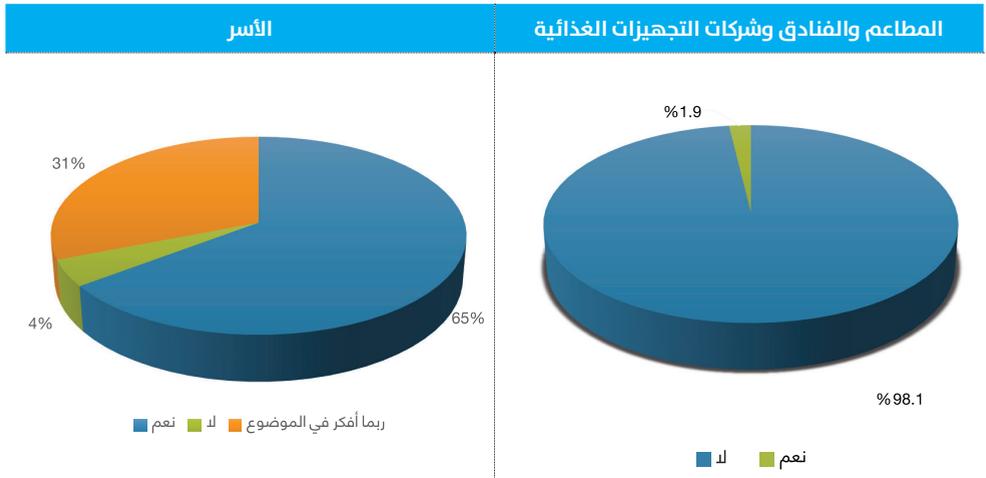
أظهرت نتائج ثلثي عينة "المستفيدين" أنه لا يوجد وقت محدد يزيد فيه استهلاك الطعام، في حين أن ما تخطى نصف عينة "الأسر" يرى أن شهر رمضان المبارك هو أكثر المناسبات التي يكثر بها استهلاك الطعام، وجدير بالذكر أن هذا السؤال لم يتم توجيهه إلى "المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية".

#### 4. الطريقة التي تتبعها العينة في التصرف في الطعام الفائض:

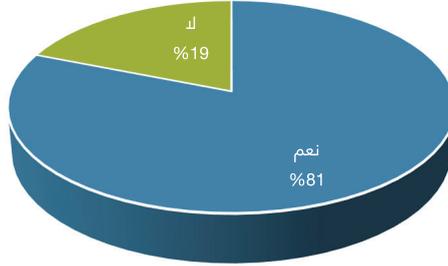


فُضِّلت غالبية الاستجابات في عينات "المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية" و"الأسر" طريقة التبرع بالطعام الفائض مقارنة بطرق أخرى، ولم يتم توجيه هذا السؤال لعينة "المستفيدين"؛ نظراً لعدم ملائمتها لطبيعة الفئة.

#### 5. الاستعداد للمشاركة في برامج الاستفادة من الطعام الفائض:

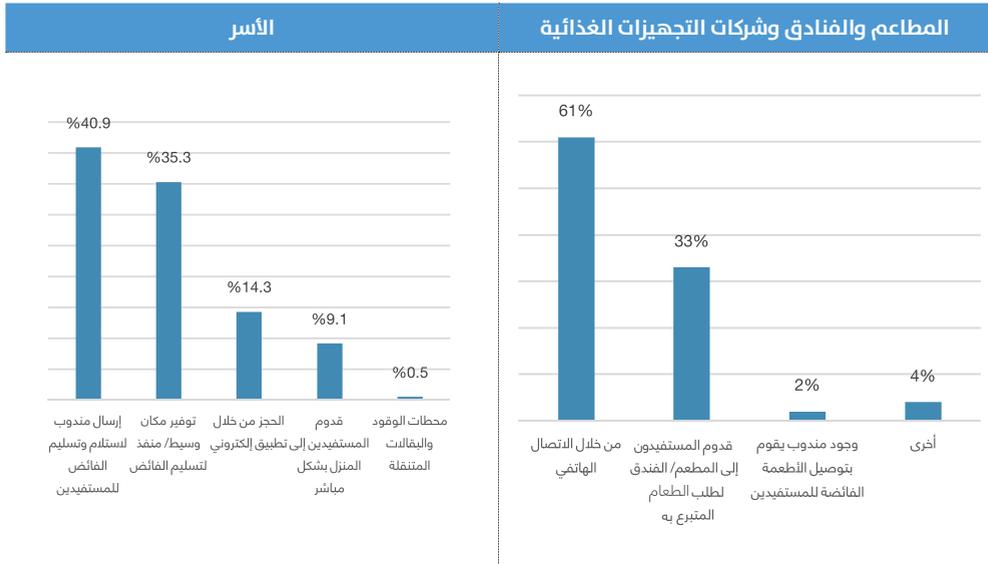


## المستفيدون

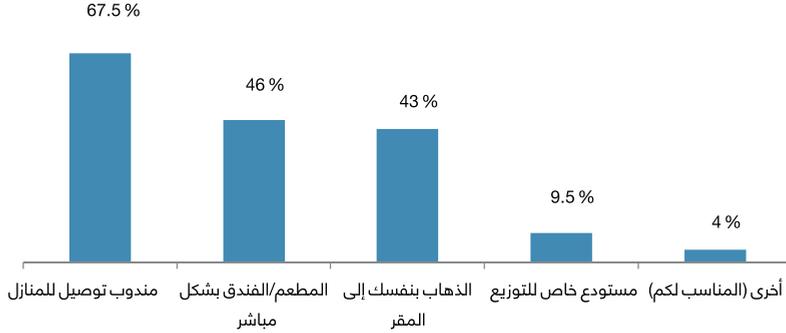


وافقت غالبية المستجيبين من عينة «الفنادق والمطاعم وشركات التجهيزات الغذائية» و«المستفيدين» و«الأسر» على المشاركة في برامج وتطبيقات للاستفادة من فائض الطعام، وهو أمرٌ إيجابي قد يعطي مؤشراً على نجاح آليات وأفكار الاستفادة من الطعام الفائض، ومدى الاستعداد للمشاركة فيها.

## 6. طريقة المشاركة المفضلة:

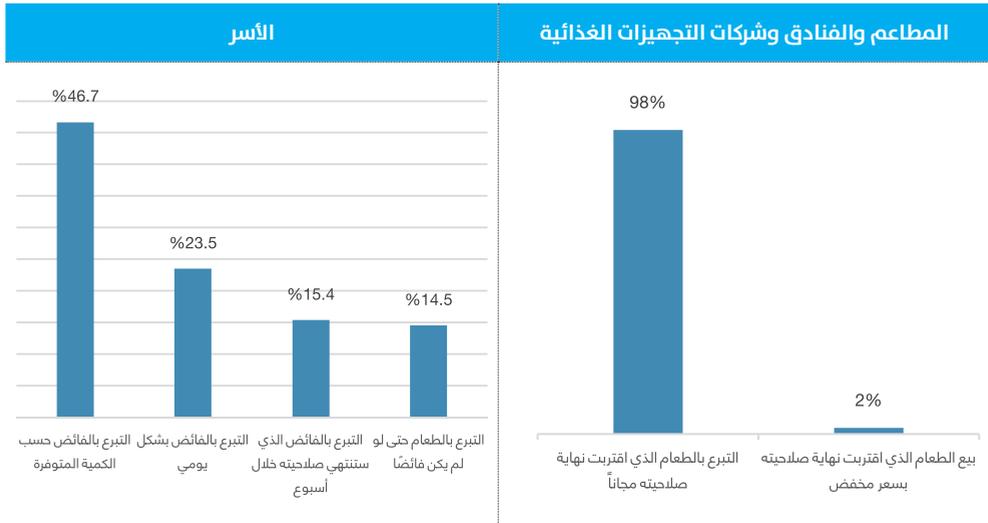


## المستفيدون



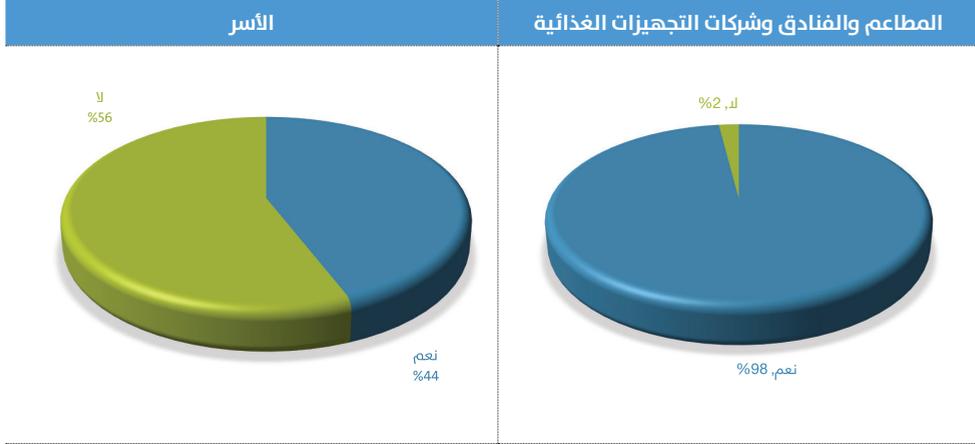
فُضِّلَت "المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية" أن تكون مشاركتها في برامج وتطبيقات للاستفادة من الطعام الفائض من خلال "الاتصال الهاتفي"، في حين فُضِّلَ غالبية "المستفيدين" طريقة "وجود مندوب توصيل للمنازل"، وهو ما يتفق مع تفضيلات غالبية "الأسر" المستجيبة.

## 7. نمط المشاركة المفضلة:



غالبية "المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية" يفضلون أن يكون نمط مشاركتهم في التطبيقات والبرامج المخصصة للاستفادة من فائض الطعام من خلال "التبرع بالطعام الذي اقترنت نهاية صلاحيته"، في حين أن أغلب عينة "الأسر" يفضلون "التبرع بالطعام الفائض حسب الكمية المتوفرة منه".

8. الموافقة على إدراج اسم المتبرع في تطبيق الاستفادة من الطعام الفائض:



وافق غالبية المستجيبين من عينة "المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية" على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام، في حين أن غالبية عينة "الأسر" جاءت على العكس من ذلك، حيث أبدوا تحفظهم على ذكر اسمائهم.

## الخلاصة:

مما سبق من نتائج مشتركة، تتضح الملامح العامة لقضية الطعام الفائض من وجهة نظر «المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية» و«المستفيدين» و«الأسر»، وما ظهر في ثناياها من اتفاق واختلاف في بعض الرؤى والتوجهات في عدد من البنود، حيث أوضحت النتائج المقارنة أن ثمة اتفاقاً عاماً بين «الفنادق والمطاعم وشركات التجهيزات الغذائية» و«المستفيدين»، و«الأسر» حول أن الطعام الفائض يمثل مشكلة داخل دولة الكويت، ما يعكس وجود وعي عام بالقضية.

كما أن ثمة أمراً إيجابياً قد يعطي مؤشراً على نجاح آليات وأفكار الاستفادة من الطعام الفائض، ومدى الاستعداد للمشاركة فيها، وهو أن غالبية المستجيبين من عينة «الفنادق والمطاعم وشركات التجهيزات الغذائية» و«المستفيدين» و«الأسر» وافقت على المشاركة في برامج وتطبيقات للاستفادة من فائض الطعام.

والآليات المتاحة للمشاركة في تلك البرامج والتطبيقات جاءت مناسبة للمستجيبين، حيث فضّلت عينة «المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية» أن تكون مشاركتها من خلال «الاتصال الهاتفي»، في حين فضّلت غالبية «المستفيدين» المستجيبين طريقة «وجود مندوب توصيل للمنزل»، وهو ما يتفق مع تفضيلات غالبية «الأسر» المستجيبة.

أما بالنسبة لنمط المشاركة، فقد فضّلت غالبية «المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية» أن يكون نمط مشاركتهم في التطبيقات المخصصة للاستفادة من فائض الطعام من خلال التبرع بالطعام الذي اقتربت نهائية صلاحيته، في حين أن خيار التبرع بالطعام الفائض حسب الكمية المتوافرة منه كان خياراً أغلب عينة «الأسر» المستجيبة.

ووافق غالبية المستجيبين من عينة «المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية» على إدراج اسم المتبرع في تطبيق التبرع بالطعام، في حين أن غالبية عينة «الأسر» جاءت على العكس من ذلك، حيث أبدوا تحفظهم على ذكر اسمائهم، وهو الأمر المنطقي لارتباطه بالخصوصية بالنسبة للأسر.

وبوجه عام يمكن القول بأن ثمة اتفاقاً عاماً حول المشكلة، وطرق الحل المطروحة، خاصة فيما يتعلق بتطبيقات الهاتف المحمول للاستفادة من الطعام الفائض، وإبداء الاستعداد للمشاركة في ذلك الحل، وهو ما يعد مهماً لمانع القرار لما يوفّره له من إمكانية استقرار توجهات الأطراف المعنية، وسيسهّل من مهمة تطبيق أي حلول تنفيذية مناسبة.

## توصيات الدراسة

في محاولة للاستفادة من نتائج الدراسة الحالية والسابقة، وما طرحته الأدبيات والمصادر التي تم استعراضها حول القضية؛ قام المركز العالمي لدراسات العمل الخيري بصياغة مجموعة من التوصيات لوضعها بين يدي صنّاع القرار، إلى جانب ما تم ذكره من توصيات في الجزء الأول من الدراسة التي تم تطبيقها على عينة من «المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية»، وتتلخص أبرز تلك التوصيات فيما يلي:

1. بحسب ما ورد في الأدبيات التي تم استعراضها، تحتاج دولة الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاهتمام بشكل أكبر بدراسات الفاقد من الطعام والمهدر منه، ومن ثم التوصية بإطلاق مجموعة من الدراسات سواء الوطنية، أو القطرية المشتركة على مستوى دول المجلس؛ تقوم بدراسة القضية بطرق معمقة وعملية.
2. الاستفادة من الأفكار والمبادرات التي تم تنفيذها في دول العالم وأثبتت كفاءتها ونجاحها، والتي تم استعراض جزء منها في الدراسة الراهنة، مع أهمية إيلاء السياق الثقافي واختلافه من دولة لأخرى الأهمية المناسبة في التنفيذ.
3. إن التقدير الخاطئ للكمية الدقيقة التي تحتاجها الأسرة من الطعام، وقلة الوعي عند بعض أفراد المجتمع، وسوء التخزين على رأس أسباب فائض الطعام المذكورة، تلك الأسباب وغيرها مما طرح في استجابات العينة تحتاج إلى استثمارها في تصميم وتنفيذ حملات توعوية خاصة لفئات المجتمع المختلفة، تقوم ببحث رسائل تثقيفية متنوعة تخص عددًا من الأبعاد المتعلقة بهدر الطعام؛ على رأسها: زيادة وعي المستهلك بالآثار الضارة للطعام الفائض، وكيفية تقدير الكميات المناسبة للطعام المستهلك، وإعادة تدوير الفائض، وغيرها.
4. أظهرت الاستجابات ضعف الوعي لدى الأسر بالآثار البيئية للطعام الفائض، مما يمهد لتنفيذ دراسات حول الآثار البيئية وربطها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للطعام الفائض، خاصة مع قلة الدراسات في دولة الكويت وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حول ذلك البُعد من القضية، وكذلك في ظل تصاعد النداءات حول اتخاذ التدابير اللازمة بشأن التغير المناخي.

5. عقد شراكة شاملة بين الجهات الخيرية والجهات الحكومية والخاصة؛ لحل مشكلة الطعام الفائض بطرق جذرية وفعّالة، فالشراكة بين القطاعات المختلفة تعد العامل الأبرز في نجاح أي مبادرات أو مشاريع يتم تدشينها.
6. إنشاء نظام بيانات رسمي لقياس نفايات الطعام المستهلكة، وتتبع مدى زيادتها، بحيث يتضمن ذلك النظام بيانات عن النفايات الصلبة البلدية، والنفايات القابلة للتحلل الحيوي، والنفايات العضوية، وتحليلها للوصول إلى الهدر من الطعام، وكذلك التعرف على أنواع الأطعمة التي يتم هدرها، وأوقات ذلك، وأسبابه، وذلك كسبيل لتوفير البيانات اللازمة لحل المشكلة، ومن المقترح أن يكون ذلك النظام مشتركاً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد تطبيقه وطنياً على مستوى دولة الكويت بالتعاون بين المنظمات الخيرية والجهات الحكومية والخاصة.
7. إطلاق مبادرات مجتمعية برعاية الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والجهات الخيرية المختلفة، كمحاولة لإعادة تشكيل ممارسات استهلاك الغذاء اليومية للأفراد والأسر، وربطها بأهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية كبرى.
8. تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبادرات النشطة في مجال المحافظة على الطعام واستثمار الفائض، من خلال الدعم اللوجستي، والإعلامي، وكذلك من خلال إطلاق حملات توعوية تخدم أغراض المبادرة.



## الملاحق |



## استطلاع رأي الأسر حول الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرنا في المركز العالمي لدراسات العمل الخيري (GCPS) التابع للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وبالتعاون مع مبرة البر الخيرية، أن نضع بين أيديكم استطلاع آراء الأسر حول الطعام الفائض وآليات الاستفادة منه، وسوف تُسهم مشاركتكم هذه في تطوير مشاريع التبرع بالطعام وخصوصاً الفائض منه، والقابل للاستخدام البشري، وبذلك تتحقق الفوائد المرجوة؛ شرعياً، وإنسانياً، واقتصادياً، وبيئياً.

نتمنى أن يسمح وقتكم بالإجابة عن الأسئلة الآتية التي قد تستغرق ما بين (10 و15) دقيقة فقط.



### ملاحظات:

- يُقصد بالطعام الفائض: جميع أنواع الأطعمة المتبقية الصالحة للاستهلاك الآدمي؛ سواء كان الفائض مطبوخاً أو غير مطبوخ.
- يراعي المركز العالمي خصوصية المستجيب (المشارك)، وتظهر النتائج بشكل عام دون أي معلومات شخصية تُفصح عن الهوية.

في حال وجود أي استفسارات؛ برجاء التواصل معنا:

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

هاتف: 22274000 (965+) داخلي: 2226/2225/1460

نقال: 96082226 (965+)

بريد إلكتروني: [research@iico.org](mailto:research@iico.org)



## واقع الطعام الفائض من وجهة نظر الأسر

1. هل ترى هدر الطعام مشكلة في الكويت؟

- نعم  
 لا

2. في حال الإجابة بنعم؛ من وجهة نظرك ما سبب تلك المشكلة؟

3. ما القيمة المالية التقديرية للطعام الفائض لديك شهرياً؟

- أقل من 10 دنانير.  
 10 - 25 ديناراً.  
 10 - 25 ديناراً.  
 26 - 50 ديناراً.  
 51 - 75 ديناراً.  
 76 - 100 دينار.  
 أكثر من 100 دينار.

4. ما طبيعة الأطعمة الفائضة لديك؟ (برجاء اختيار كل ما ينطبق)

- الوجبات الرئيسية (الخضراوات واللحوم بأنواعها).  
 ( ) النشويات (الأرز، المعكرونة.. إلخ).  
 ( ) المخبوزات والمعجنات.  
 ( ) الفواكه.  
 ( ) الحلويات.  
 أخرى؛ تُذكر: .....

5. هل يرتفع استهلاكك للطعام في أوقات معينة من العام؟

- نعم في حال الإجابة يتم الانتقال إلى سؤال (6)  
 لا في حال الإجابة يتم الانتقال إلى سؤال (7)

6. ما المناسبات التي يرتفع فيها استهلاكك للطعام؟ (يُسمح بأكثر من خيار)

- شهر رمضان.  
 ( ) الأعياد والمواسم.  
 ( ) وقت الدراسة.  
 أخرى؛ تُذكر: .....

## السلوك المعتاد للتصرف بالطعام الفائض

7. كيف تتصرف عادةً في الطعام الفائض؟

- البيع. انتقل للسؤال (8)
- التبرع. انتقل للسؤال (9)
- الرمي في النفايات.
- الاستخدام كسماد.
- إطعام الحيوانات والأسماك.
- العرض في ثلاجة خارج المنزل.
- طريقة أخرى، اذكرها: .....

8. لمن تفضل بيع الطعام الفائض غالباً؟

- للمحتاجين (عبر قاعدة بيانات الأسر المحتاجة).
- لأي جهة نظامية مستعدة للشراء.
- لأي شخص مستعد للشراء.

9. لمن تقوم بمنح الطعام الفائض غالباً؟

- للجهات الخيرية.
- للمحتاجين مباشرة.
- أخرى: .....

## الاستعداد للمشاركة في برامج وتطبيقات للاستفادة من الطعام الفائض وآليات ذلك

10. هل أنتم على استعداد للمشاركة في تطبيقات لإعادة استخدام الفائض من الطعام؟

- نعم، بالتأكيد.
- لا، ليس لدي استعداد لذلك. انتقل للسؤال (12)
- ربما أفكر في الموضوع. انتقل للسؤال (12)

11. أقرب دافع لاستعدادك للمشاركة هو؟ [يمكن اختيار أكثر من دافع]

- الشعور بالحرج الشرعي من إهدار فائض الطعام.
- أريد أن أكون مشاركاً في مكافحة ظاهرة الجوع.
- فائض الطعام لدي كبير ولا توجد مساحة لتخزينه.
- ليس لدي بديل أفضل للتخلص من الطعام الفائض.
- المحتاجون أولى بالحصول على الطعام الفائض.
- الطرق المتاحة للتخلص من الفائض تسبب تلوثاً بيئياً.
- أخرى، اذكرها: .....

12. سبب عدم استعدادك للمشاركة حالياً هو؟

- الطعام الفائض لدي ليس بالكمية التي توجب الاشتراك في تطبيق.
- خشية استخدام بياناتي الشخصية عن طريق التطبيق الإلكتروني.
- عدم الثقة في وصول الطعام الفائض إلى المستفيدين الفعليين.
- أخرى، اذكرها: .....

13. ما طبيعة المشاركة التي تفضّلها: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- التبرع بالفائض بشكل يومي.
- التبرع بالفائض الذي ستنتهي صلاحيته خلال أسبوع.
- التبرع بالفائض حسب الكمية المتوافرة.
- التبرع بالطعام حتى لو لم يكن فائضاً.

14. ما الطريقة التي تفضلها للمشاركة؟

- قدوم المستفيدين إلى منزلي بشكل مباشر.
- إرسال مندوب لتسليم وتسليم الفائض للمستفيدين.
- توفير مكان وسيط/ منفذ لتسليم الفائض.
- الحجز من خلال تطبيق إلكتروني.
- أخرى؛ اذكرها: .....

15. هل توافق على إدراج اسمك في تطبيق "التبرع بالطعام الفائض"؟

- نعم.
- لا.

رؤية عامة حول الفائض

16. هل ترى أن هناك هدراً في مواد أخرى بخلاف الأطعمة، وتحتاج إلى وضع آليات للاستفادة منها؟ ما هي؟

.....

.....

17. هل لديك مقترحات أخرى للاستفادة من الطعام الفائض؟

.....

.....

## البيانات الأساسية

1. النوع:  ذكر. ()  أنثى. ()
2. الجنسية:  كويتي.  غير كويتي.
3. الفئة العمرية:  60 +  60 - 51  50 - 41  40 - 31  30 - 20
4. مستوى الدخل الشامل للأسرة:  أقل من 1000 د. ك شهرياً.  من 1000 - 1500 د. ك شهرياً.  من 1501 - 2000 د. ك شهرياً.  أكثر من 2000 د. ك شهرياً.
5. عدد أفراد الأسرة المقيمة معك:  1 - 3 أفراد. ()  4 - 6 أفراد. ()  7 - 10 أفراد. ()  أكثر من 10 أفراد. ()
6. مكان الإقامة:  العاصمة. ()  الأحمدية. ()  الفروانية. ()  الجهراء. ()  حولي. ()  مبارك الكبير. ()

## من إصدارات المركز:



مؤشر الجوع  
العالمي 2018



كيف تدير  
أزمة بفاعلية



الواقع النفسي  
للمرأة اللاجئة



تقرير الاتجاهات  
العالمية للتبرع



حرائق غابات الأمازون



مركز رصد النزوح الداخلي  
2018



الثقة في  
مواجهة التشكيك



دليل إدارة  
الحملات التسويقية



خلاصات معرفية



نشرة أثر



قراءة في تقرير عطاء  
المسلمين الأمريكيين



برامج التحقق من خلفية  
الجهات والأفراد







الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

WWW.IICO.ORG  
RESEARCH@IICO.ORG

الخط الساخن  
**1808 300** |   
GCPSIICO